جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الإقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة مكملة لنيل شهادة : الماستر

تخصص : نقود ومالية

العنوان

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر (2001_2014م)

إعداد الطالبة:

غيلوس عقيلة

تاريخ المناقشة : **2016/05/23**

أمام لجنة المناقشة المكونة من :

- **حجاب عيسى** (**الرتبة**) أستاذ محاضر ـ ب ـ **جامعة** محمد بوضياف ـ المسيلة ـ **رئيسا**.
- **بلعباس رابح** (**الرتبة**) أستاذ محاضر ـ أ ـ **جامعة** . محمد بوضياف ـ المسيلة ـ **مشرفا ومقررا**.
- **غادري حورية** (**الرتبة**) أستاذ محاضر ـ ب ـ **جامعة** محمد بوضياف ـ المسيلة ـ **ممتحنا**.

السنة الجامعية : **2015–2016** م

شـــكر وتقدير

الحمـــد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل

و عملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

{من لم يشكر الناس لم يشكر الله }

نتوجه بالشكر الجزيل إلى :

الوالدين الكريمين الذين كان لهما الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل

و سيرا على خطى الشاعر الذي قال :

"قم للمعلم و فيه التبجيل كاد المعلم أن يكون رسولا"

أتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذتي الكرام من الابتدائية إلى الجامعة و كذلك

أستاذي المشرف "الدكتور بلعباس رابح " بقبوله الإشراف على هذه المذكرة

كما لا أنسى أن أشكر كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد .

الإهداء

رائع أن تقطف جهدا دام سنوات

و الأروع أن تهديها لمن ساعدك على الوصول إلى من ترفع يديها متضرعة بدعائها خوفا من فشلي و أملا في نجاحي.

إلى التي لو طرحت لها الكواكب و فرشت لها الأرض من تحت قدميها فما وافيت حقها عليا أمي الغالية حفظها الله و أطال في عمرها .

إلى الذي بفضله أنا هنا أبي الغالي حفظه الله.

إلى أخوتي كل واحد باسمه الذين كانوا لي قدوة و منهاجا في حياتي

إلى أخواتي اللواتي غمرني بالعطف و الحنان و جميع الأهل والأقارب

إلى زملائي و زميلاتي طلبة الثانية ماستر تخصص مالية ونقود

إلى جميع الأصدقاء إلى الذي جمعتني به صحبة الدراسة

إلى كل من علمني حرفا طيلة فترة دراستي من التعليم الابتدائي إلى الجامعي أساتذتي الكرام

إلى جميع الأساتذة الذين يثابرون لنجني هذا العلم ،إلى من جمعني بهم القدر وفرقني عنهم القدر....

إلى كل من في قلبي ونسيه قلمي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة الجهد المتواضع .

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
الفهرس	
قائمة الجداول والاشكال	
مقدمة	
الفصل الاول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد الفصل:	**09**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**10**
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**10**
الفرع الأول: معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	**10**
الفرع الثاني: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	**13**
المطلب الثاني: أشكال وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**15**
المطلب الثالث: خصائص ووظائف وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**17**
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**21**
المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**21**
المطلب الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**26**
المطلب الثالث : المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**29**
خلاصة الفصل:	**34**
الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد الفصل:	**36**
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.	**37**
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية ،خصائصها ومستلزماتها.	**37**

المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية ومعايير قياسها.	**40**
المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.	**44**
المبحث الثاني:الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**47**
المطلب الأول : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية النشاط الاقتصادي.	**47**
المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين المؤشرات الاقتصادية.	**49**
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة مستوى التشغيل.	**52**
خلاصة الفصل:	**54**
الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري	
تمهيد الفصل:	**56**
المبحث الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي في الجزائر.	**57**
المطلب الأول: التوزيع الجغرافي والقطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.	**57**
الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.	**57**
الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في الجزائر.	**60**
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل.	**63**
المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي في الجزائر	**68**
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام .	**68**
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة .	**73**
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الجزائر.	**75**
خلاصة الفصل	**83**
الخاتمة	**85**
الملحق	**91**
قائمة المراجع	**93**

قـــائمة الجـــــداول

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
(1-1)	التعريفات المعمول بها في دول جنوب شرق آسيا للمشروعات الصغيرة	14
(2-1)	تصنيف المؤسسات حسب القانون التوجيهي بالجزائر عام 2001	15
(3-1)	تطور تعداد المؤسسات ص و م في الجزائر خلال (2001-2007)	24
(4-1)	تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين سنة 2008 و2014	25
(1-3)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية في الجزائر (2012-2013)	57
(2-3)	الولايات الاثناعشرالاوائل حسب تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين (2012-2013)	59
(3-3)	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط (2012- 2013)	60
(4-3)	تطور عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية(2002-2014)	64
(5-3)	نسبة مساهمة المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام داخل وخارج قطاع المحروقات	69
(6-3)	معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (2001-2014)	69
(7-3)	تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية (2001-2012)	71
(8-3)	تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	73
(9-3)	تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (2001-2013).	76
(10-3)	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2008-2013)	79
(11-3)	مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص (2008-2013)	81

قـــائـمة الأشكـــــــال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	عقبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية	46
(1-3)	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2013	58
(2-3)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط (2012-2013)	61
(3-3)	تطور مناصب الشكل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة من 2002 الى 2013	65
(4-3)	معدل النمو في مناصب الشغل المصرح به لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2003 الى2013	66
(5-3)	معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (2001 -2014)	70
(6-3)	تطور الناتج الداخلي الخام ثللمؤسسات الصغيرة والمتوسط(2001-2012)	71
(7-3)	تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2003-2011)	73
(8-3)	الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (2001 -2013)	76
(9-3)	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2008-2013)	79
(10-3)	مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص (2008-2013)	81

مقدمة

يتجه الاقتصاد العالمي في ظل التغيرات الحالية بشكل ملموس نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالمنظمات الدولية بنشاطاتها المتنوعة والواقع التطبيقي في مختلف بلدان العالم يظهران بجلاء أن هذا القطاع يمثل قطاعا هاما يتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الأولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لأي دولة ليصبح اقتصادا قويا ومتينا، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتمثل إحدى الدعائم الأساسية للتنمية الاقتصادية، كما أنها تكتسي أهمية بالغة نتجت عن عدة اعتبارات تتعلق بخصائصها المتمثلة أساسا في سرعة التأقلم في ظل التغيرات الاقتصادية والظروف المحيطة بها من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كإجمالي الناتج المحلي والاستهلاك والإستثمار وحجم الصادرات مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي إلى جانب مساهمتها في توفير مناصب عمل. كل هذا جعل البلدان المتقدمة تعمل على توفير المناخ المناسب والضروري لنمو هذا القطاع وإزدهاره.

في حين نجد أن البلدان النامية همشت هذا القطاع، لأنها تجهل ما يمكن أن تحقق لتنميتها من خلاله إلا أنه وفي السنوات الاخيرة وبعد فشل السياسات التي إتبعتها والمرتكزة أساسا على إقتصاد المشاريع الكبيرة العمومية ونجاح البلدان المتقدمة في توجهها، ثم إعادة النظر في هذه السياسات المنتهجة وإعطاء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية متزايدة.

والجزائر كمثيلاتها من الدول التي سعت ومنذ إستقلالها إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، بدءا بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار استراتيجيات الصناعات الثقيلة وأقطاب النمو التي عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وصولا إلى ضرورة إعادة النظر في أسلوب التنمية، وذلك من خلال الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الإقتصاد الجزائري، فكانت بداية الإهتمام الفعلي بهذا القطاع بإنشاء

وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994 ومع إنضمام الجزائر إلى المشروع الأورومتوسطي، وكذا توقيعها على ميثاق بولونيا العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، توسعت صلاحيات الوزارة الوصية مما أدى لوضع القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 في 12 ديسمبر 2001.

إن إهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جسد بغية خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تفرضها التعاملات الإقتصادية، وهذا من خلال محاولة الإرتقاء بهذه المؤسسات على جميع الأصعدة المحلية والدولية وفي جميع المجالات عن طريق تبني إستراتيجية شملت بالدرجة الأولى تشخيصا لوضعية القطاع وإبراز معوقاته التي تتركز أساسا في ثقل المحيط الإداري وصعوبة التمويل ومشاكل العقار ومن ثمة انتقلت إلى وضع الأهداف المنتظرة من القطاع ومن ضمنها تخفيض نسب البطالة ورفع معدلات النمو الإقتصادي.

ولتحقيق الأهداف المسطرة، تم وضع الوسائل الكفيلة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية وتأهيل القطاع للرفع من كفاءته الإنتاجية وقدرته التنافسية داخل وخارج الوطن وفق مقاييس دولية عن طريق ترقية الشراكة والتعاون الدوليين لما لها من آثار على هذه المؤسسات الجزائرية على المديين المتوسط والطويل.

ب- طرح الإشـكالية :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصادي الوطني وهو ما يفسر ما لقيته هذه المؤسسات من دعم وأولوية إلى الحد الذي تم معه إفراد وزارة كاملة للقيام بمتابعة وترقية هذا النوع من المؤسسات ودفعه إلى العمل الإنتاجي وفتح المجال أمامه للمشاركة بصفة فعالة في التنمية الاقتصادية وبناءا على ما سبق يتم طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة بالشكل التالي:

كيف تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وينبثق عن هذه الاشكالية عدة تساؤلات هي:

- ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما هي خصائصها وأشكالها وكيف كان تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، وما هي أهم البرامج التنموية المتعلقة بترقية وتطوير هذه المؤسسات؟
- ماهو اثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية؟

ج – الفرضيات:

لمعالجة اشكالية البحث يتم إختيار الفرضيات التالية:

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص والمميزات تجعلها ذات أهمية كبيرة تؤهلها للقيام بدور تنموي فعال بغية تحقيق الأهداف المرجوة منها.
- إعتمدت الجزائر في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار عدد العمال ومعيار راس المال.
- أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 وهذا ما يثبت نجاعة السياسات والبرامج التنموية المتعلقة بترقية هذا القطاع.

د– أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من خلال كثرة البرامج الدولية المتعلقة بتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الهيئات الدولية المختلفة المهتمة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم، تتمثل أهمية هذا البحث في كون هذا القطاع أصبح اليوم الشغل الشاغل لمختلف الباحثين والمفكرين وأصحاب القرارات وواضعي السياسات التنموية في مختلف دول العالم ولهذا أصبحت البحوث المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات تكتسي أهمية بالغة لدى صانعي القرار في مختلف دول العالم.

هـ- أسباب اختيار الموضوع

من بين أهم الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع:

1- أسباب موضوعية:

- المكانة الكبيرة التي يحتلها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول.
- بنية الاقتصاد الوطني والمعتمد أساسا على المحروقات والتبعية الاقتصادية للخارج خاصة فيما يخص ضروريات الحياة.
- الاهتمام الكبير من قبل السلطات بترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع البرامج والسياسات وخاصة في ظل محاربة البطالة.

2- أسباب شخصية:

- بحكم التخصص الذي أزاول دراسته.
- قناعة شخصية بأن مستقبل الاقتصاد الوطني مرتبط بمدى تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و- أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- الاطلاع على تجربة الجزائر في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- محاولة البحث عن سبيل للقضاء على التبعية المفرطة للمحروقات في الجزائر من خلال إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على مشكل البطالة.

ز- الدراسات السابقة

لم تكن دراستنا هي الأولى حول موضوع البحث وإنما سبقتها دراسات كثيرة ومتعددة سواء كانت جزائرية أوفي دول أخرى وعليه سنقوم بذكر بعض منها:

1- دراسة الدكتور عثمان لخلف: بعنوان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر جامعة الجزائر، 2003-2004، الدراسة هي أطروحة دكتوراه دولة أكد فيها الباحث على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وأساليب تنشيطها، كما تطرق إلى استراتيجية التنمية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ركز الباحث على برامج الدعم الوطنية والدولية الموجهة لهذا القطاع، كما خلص إلى ضرورة تدخل الدولة من أجل ترقية تنافسية هذه المؤسسات وتحفيز الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى اعتبر بأن التحولات الاقتصادية لها أثرا إيجابيا على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها تتمتع بمرونة كبيرة.

2- دراسة الاستاذ رابح حميدة: بعنوان إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية، 2010-2011، الدراسة هي مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير تطرق فيها الباحث إلى إبراز اهمية وفعالية استراتيجيات وتجارب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق تنمية مستدامة شاملة من خلال تأثيرها على ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر والصين، ووصل الباحث إلى إن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عرف تحسان ملحوظا بعد إعتماد استرتيجية ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، مما يدل على أن هذه الإستراتيجية هي الخطوة الأولى في الطريق الصحيح. إلا أن آليات الدعم المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لا تزال بحاجة إلى تطور وتفعيل أكبر، وهذا التطوير ينبغي أن يعتمد بناء

إستخلاص مقومات الدعم التي أثبتت التجارب الدولية نجاحها وأهميتها كالتجربة الصينية، مع إختيار ما يتلاءم منها وواقع هذه المؤسسات في الجزائر.

ح- منهجية البحث

من أجل دراسة وتحليل الموضوع جيدا والوقوف على مختلف مكوناته وجوانبه يجب اعتماد المنهج الصحيح حيث إعتمدنا على المنهج التاريخي عند عرضنا لمختلف مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي عند تحليلنا للبيانات والمعطيات المتعلقة بمختلف جوانب الموضوع.

ط- هيكل البحث

من خلال ما تم تقديمه والاجابة على الاسئلة المطروحة تناولنا دراسة الموضوع من خلال الخطة التالية:

الفصل الاول: تطرقنا لماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الاول وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الثاني.

الفصل الثاني: بعنوان التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطرقنا الى ماهية التنمية الاقتصادية في المبحث الاول والدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الثاني.

الفصل الثالث: بعنوان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، تناولنا فيه دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في النشاط الإقتصادي ومساهمتها في النمو الإقتصادي.

الفصل الأول

ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الفرع الثاني: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الثاني: أشكال وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: خصائص ووظائف وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الثالث : المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

خلاصة

تمهيد:

في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة إزداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتوفير أكبر عدد من مناصب الشغل، حيث يسعى معظم الباحثين لإيجاد مفهوم دقيق وشامل لهذه المؤسسات من خلال عدة معايير متنوعة تختلف من دولة إلى أخرى، والتي تحدد من خلالها خصائص ووظائف هذه المؤسسات والأهداف التي تسعى كل دولة لتحقيقها بإنشاء وتطوير هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بوضع برامج اقتصادية تأهيلية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومواجهة كل المشاكل والعراقيل التي تهدد تطورها سواء كانت داخلية أو خارجية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أهمية كبيرة، إلا أن إعطاء تعريف يميزها عن المؤسسات الكبيرة يختلف من دولة إلى أخرى لإختلاف الظروف الاقتصادية مما يستوجب اللجوء إلى معايير نستطيع من خلالها التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك سنحاول ضمن هذا المبحث إبراز المفاهيم النظرية لهذه المؤسسة وأهم أشكال وتصنيفات هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة الى تحديد تلك الخصائص التي تميزها عن المؤسسات كبيرة الحجم.

المـطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تختلف الآراء حول ايجاد تعريف محدد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويختلف هذا التعريف من دولة إلى أخرى باختلاف امكانياتها الاقتصادية، وسنحاول إدراج بعض التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تبنتها بعض الدول والهيئات الدولية اعتمادا على عدة معايير كمية ونوعية.

الفرع الأول: معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

هناك عدة معايير يمكن من خلالها تحديد وتصنيف المؤسسات على أنها مؤسسات صغيرة ومتوسطة وهي تنقسم إلى مجموعتين معايير كمية وأخرى نوعية.

1-المـعايير الكمية

1-1: معايير عدد العمال

يعتبر من المعايير الأساسية الأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسة على أنها مؤسسة صغيرة و متوسطة، ويختلف من دولة إلى أخرى ويتراوح هذا العدد من 01إلى 500 كحد أقصى ففي الدول المتقدمة كاليابان وأمريكا وأوروبا يتراوح الحد الأقصى من 01 إلى 500 عامل، أما في الدول النامية كالهند ومصر الجزائر يتراوح بين 09 و 100 عامل.

1-2: معايير رأس المال

تعتبر معايير رأس المال من المعايير الأساسية التي تستخدم في تحديد حجم المؤسسة، بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا اعتبرت مؤسسة كبيرة، أما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة فعلى مستوى مجموعة من الدول الآسيوية شملت الفلبين والهند وكوريا الجنوبية والباكستان فإن حجم رأس مال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين35 إلى 200 ألف دولار، أما في الدول المتقدمة فإنه يقدر بحوالي 700ألف دولار كحد أقصى.

1-3: معيار معامل رأس المال.

يعتبر كلا من رأس المال ومعيار عدد العمال من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة إلا أن الاعتماد على أي منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة فقد نجد أن عدد العمال لدى مؤسسة ما قليل ولا يعني ذلك أن حجمها صغير إذ من المحتمل أن يكون رأس المال بها كبير نسبيا أي أنها تستخدم أسلوبا فنيا في الإنتاج كثيف رأس المال، وبالتالي تصنف هذه المؤسسة حسب معيار رأس المال من المؤسسات الكبيرة ، وقد تكون بالفعل كذلك في حين أنها مصنفة صغيرة أو متوسطة وفق معيار العمالة وربما يحدث العكس فقد نجد رأس المال صغيرا أو حجم العمالة كبيرا فيتم تصنيف المؤسسة الكبيرة وفق معيار العمالة وصغيرة ومتوسطة وفقا لمعيار رأس المال له، فأوجد معيار (رأس المال / العمل) الذي مزج بين المعيارين ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من العمل ويحسب بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال والناتج يعني كمية الاستثمار اللازمة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة وغالبا ما يكون هذا المعيار منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال ومرتفعا في القطاعات الصناعية للمؤسسات الكبرى التي تحتاج رأس مال كبير.[1]

1- جواد نبيل : إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، الطبعة الأولى، 2007، ص31

2- المعايير النوعية

2-1: المعيار القانوني

يعتمد الشكل القانوني للمؤسسة على حجم رأس المال المستثمر فيها وطرق تمويلها، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأس مالها كبيرا مقارنة مع شركات الأفراد، ووفقا لهذا المعيار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة بلاسهم والوكالات والحرف والمهن الصغيرة الانتاجية مثل: الورشات والمحلات التجارية والمطابع والمزارع ومكاتب السياحة .....الخ.

2-1: المعيار التنظيمي

تصنف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصيتين أو أكثر من هذه الخواص:

- الجمع بين الملكية والإدارة.
- قلة عدد مالكي رأس المال.
- ضيق نطاق العمل.
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية.
- تحمل الطابع الشخصي.

2-2: معيار الاستقلالية

تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت على الأقل مستقلة بنسبة 50 ٪ أي أنها تملك على الأقل نصف رأسمالها ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك.

2-3: معيار حصة المؤسسة من السوق

بالنظر إلى القيمة التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو يعتبر بهذا مؤشر لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة كلما أعتبرت هذه المؤسسة كبيرة،

أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر صغيرة ومتوسطة.[1]

2-4: المعيار التكنولوجي

حسب هذا المعيار تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة.

الفرع الثاني: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كما سبق وأن ذكرنا فإن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمر صعب إلا ان هذا لا ينفي وجود العديد من المحاولات حيث أظهرت الدراسات التي أجريت عن المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، أن هناك ما يفوق 50 تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسط، ومن بين التعاريف التي قدمت للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة نجد:

1- التعريف المعتمد من طرف البنك العالمي

يقوم البنك المركزي في تعريفه بالتمييز بين ثلاث أنواع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:[2]

*المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي لا يفوق عدد عمالها 10 عمال ويكون إجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي وكذلك حجم مبيعاتها السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي .

*المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم اقل من 50 موظف , وكل من اجمالي اصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار امريكي.

*المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما كل أصولها وحجم مبيعاتها لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

1- رابح حميدة :استراتيجية وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم والنمو وتحقيق التنمية المستدامة , دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والصينية , مذكرة مقدمة لنيل شهادة مجاستير في العلوم الاقتصادية تخصص ادارة الاعمال , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر, 2011 , ص 04

2 -خلف عثمان : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، 2004، ص 04 .

2 – التعريف المعتمد لدى الاتحاد الأوربي

عرف الاتحاد الأوربي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا كميا وذلك بإعطاء المحددات التالية:[1]

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.
- حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.
- عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 عامل أو موظف.

3- تعريف دول جنوب شرق آسيا

أوجدت دول جنوب شرق آسيا تعاريف ومعايير لقياس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تلك المعمول بها في دول الاتحاد الأوربي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1-1): التعريفات المعمول بها في دول جنوب شرق آسيا للمشروعات الصغيرة

الرقم	الدولة	معيار القياس كحد أقصى
01	أندونيسيا	أقل من 19 عامل
02	ماليزيا	أقل من 25 عامل
03	الفلبين	أقل من 99 عامل
04	سنغافورة	أقل من 50 عامل
05	تايلاند	أقل من 5 عمال

المصدر: جواد نبيل: مرجع سابق ، ص27.

4- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في المادة الرابعة من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 على أنها مؤسسة إنتاج أو خدمات أو كلاهما:

- تشغيل من 01 إلى 250 شخص.

[1]-جواد نبيل ، مرجع سابق ، ص 26

- لا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار أولا يتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري.
- أن تستوفي معايير الاستقلالية ويتحقق هذا المعيار بنسبة إمتلاك رأس المال من طرف مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى ب 25 ٪ فأكثر ثم قسم القانون حسب المواد 5 و6 و7 من القانون سالف الذكر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاث أقسام كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1- 2): تصنيف المؤسسات حسب القانون التوجيهي بالجزائر عام 2001.

المواصفات	المتوسطة	الصغيرة	المصغرة
عدد العمال	250-50	49-10	9-1
رقم الأعمال	200مليون-2مليار	200 مليون	20 مليون
الحصيلة السنوية	500-100 مليون	100 مليون	100 مليون

المصدر: خبابة عبد الله :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013 ، ص19.

المطلب الثاني: أشكال وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تنوع مجالات وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها فرض عليها أخذ أشكال عديدة نميز بينها حسب عدة تصنيفات نذكر منها:

1- التصنيف حسب طبيعة الإنتاج

نميز من خلال هذا التصنيف ثلاث أنواع أساسية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي:

1-1: مؤسسات إنتاج سلع استهلاكية : وهي المؤسسات التي تقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي كالمنتجات الغذائية وتحويل المنتجات الفلاحية ومنتجات الجلود والأحذية والنسيج والورق ومنتجات الخشب .و يرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخداماتها المكثف لليد العاملة و بذلك سهولة التسويق.

1-2: مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: يضم هذا النوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في الصناعات الميكانيكية والكيماوية والصناعات البلاستيكية وصناعة مواد البناء وكذا

تحويل المعادن والمحاجر والمناجم وسبب اعتماد مثل هذه الصناعات عائد الى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة في مواد البناء.

1-3: مؤسسات إنتاج السلع والتجهيز: يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذات تكنولوجيا حديثة فهي تتميز كذلك بكثافة رأسمالها أكبر وهو الأمر الذي ينطبق على خصائص المؤسسات الكبيرة مما جعل مجال تدخل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضيق بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة وذلك خاصة في الدول المتطورة ، أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصر على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار.

2- التصنيف حسب توجه المؤسسة

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى مؤسسات عائلية ومؤسسات تقليدية ومؤسسات متطورة وشبه متطورة.

2-1: المؤسسات العائلية: وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة .

2-2 : المؤسسات التقليدية: وهي مؤسسات تشبه كثيرا النوع السابق لأن المؤسسات التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أن تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة، وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة أكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة وعملية التسويق تتم ببساطة .

2-3: المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة : وهي المؤسسات التي تستخدم تقنيات وتكنولوجيا الصناعة الجديدة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتوجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية .

3- التصنيف حسب تنظيم العمل

يفرق هذا التصنيف بين نوعين من المؤسسات هما:

3-1: مؤسسات غير مصنعة :

وهي ممثلة في الانتاج العائلي والنظام الحرفي، ويعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدة أشخاص ويكون في الغالب إنتاج سلع حسب طلبات الزبائن.

3-2: مؤسسة مصنعة :

يقوم هذا النوع من المؤسسات بالجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة ويتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العمليات الإنتاجية وكذلك من حيث نوع السلع المنتجة واتساع الأسواق.

المطلب الثالث: خصائص ووظائف وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص جعلتها تحتل مكانة كبيرة ضمن اقتصاديات أكبر الدول ومن بين أهم هذه الخصائص نذكر:

1- سهولة تكوين وتأسيس هذه المؤسسة : تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر الناتجة عنها مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل هذه المؤسسات بالإضافة إلى سهولة إجراءات تكوينها كانخفاض تكاليف التأسيس والتكاليف الإدارية وهذا راجع لبساطة هيكلها الإداري والتنظيمي حيث تجمع في أغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل .

2- الاستقلالية في الإدارة ومرونتها : تكون إدارة أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في يد مالكي المؤسسة لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك :

- بساطة التنظيم المستخدم وسهولة الحصول على استثمارات وخبرات جديدة .

- انخفاض التكاليف الإدارية والتكاليف الثابتة كالإيجار والاستهلاكات.
- نقص البيروقراطية وارتفاع مستوى فعالية الاتصالات والحصول على المعلومات اللازمة للعمل.

3- مركز التدريب الذاتي

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها وذلك جراء مزاولتهم النشاط الإنتاجي باستمرار هذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية.[1]

4- قصر فترة الاسترداد

وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع التدفقات النقدية نتيجة لصغر حجم رأس المال المستثمر وسهولة التسويق وزيادة دورات البيع وقصر دورة الإنتاج.[2]

5- توفير احتياجات المؤسسات الكبرى

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى فهي ومن خلال التعاقد من الباطن تقيم ارتباطات وثيقة بالمؤسسات الكبرى سواء المحلية أو الخارجية فإلى جانب دورها كمورد فهي تقوم بدور الموزعين وتقدم خدمات ما بعد البيع الخاصة بالعملاء وعادة ما تبنى المؤسسات الكبيرة إستراتيجياتها بالاعتماد على الموردين الخارجيين الصغار والذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتمادية والمرونة.[3]

[1] -خبابة عبد الله :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، طبعة 2003 ، ص 36.

[2] -المرجع نفسه، ص 38 .

[3] - بغداد بنين وعبد الحق بوقفة : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل ، مداخلة من ملتقى وطني حول واقع وآ فاق النظام المحاسبي في المؤسسات ص و م في الجزائر ، جامعة الوادي ، يومي 06/05 ماي 2013 ، ص04.

6- تقديم السلع والخدمات الخاصة

توجدت طلبات خاصة بالمستهلك لا تستطيع المؤسسات الكبرى تلبيتها لأنها لا تعتمد على الأنشطة التي تحقق وفرات الإنتاج الكبير وبالتالي يتوجه المستهلك نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلبية هذه الطلبات.

7- اختيار الأسواق

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتجه نحو الأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة كالأسواق الجهوية إذ أن الإحصائيات في فرنسا مثلا تشير إلى أن 80٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسوق منتجاتها في أسواق جهوية بينما 3٪ فقط تقوم بعمليات التصدير.[1]

ثانيا: وظائف وأهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهميتها من خلال الوظائف التي تقوم بها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

1- وظائف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

- الوظيفة التقنية التي تتمثل في الانتاج والتصنيع والتحويل .
- وظيفة البحث والتنمية.
- وظيفة التمويل وتشمل المحاسبة التحليلية والإحصاء والموازنة التقديرية.
- وظيفة تفسير الجودة في المؤسسات التي تمتاز بالمنتوجات التنافسية .
- وظيفة الموارد البشرية كالتكوين والتدريب .
- العلاقة مع الهيئات الحكومية بواسطة القوانين والتنظيمات .
- وظيفة المراقبة والتسيير والأمن .
- وظيفة التخصص الاستراتيجي والتسيير بالأهداف .

[1]- عبد الرحمن بابنات ، ناصر دادي عدون : التدقيق الاداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة ، 2008، ص94 .

- وظيفة التسويق ودراسة السوق وسلوك المستهلك.

2- أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- الانتشار في كافة القطاعات الاقتصادية وترقية روح المبادرة الفردية والجماعية.
- تختلف أهميتها بإختلاف القطاع الاقتصادي.
- مصدرا مهما للاستخدام ولتوفير مناصب عمل وإستخدام فرص استخدام الأشخاص آخرين وإدماج العمال المسرحين من مناصبهم جراء إفلاس بعض المؤسسات الكبرى أو بفعل تقليص حجم العمال من خلال إعادة الهيكلة.
- تغيير أداة فعالة في توطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة في ترقية الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق .
- تشكل حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بالمؤسسات المختلطة والمتفاعلة معها و التي تشترك في إستخدام ذات المداخلات .
- إعداد الفرصة لفئات عديدة من المجتمع ممن يمتلكون أفكار إستثمارية جديدة ولا يملكون المقدرة المالية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية .
- تمثل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لأصحابها ولمستخدميهم، كما تشكل مصدر إضافي لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة وميزة المؤسسات المتوسطة والصغيرة أنها تتكون في شكل مؤسسات عائلية، بسيطة الهيكل التنظيمي وتستعمل طرق تسيير غير معقدة، وينشط كثير منها في مجال المقاولة من الباطن، وهي بذلك تعمل على توفير شبكة من التداخلات بين المؤسسات الكبيرة وتدعمها، في حين تخضع إلى حد ما إلى برامج واستراتيجيات وعقود مع المؤسسات الكبيرة التي تعمل لها سواء على المستوى الداخلي أوالمستوى الخارجي، مثل ما هو موجود بين مؤسسات في تايوان مع أخرى كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

[1]- ناصر دادي عدون: إقتصاد المؤسسة :حسب برامج كليات ومعاهد الاقتصاد والتجارة ، التسيير ، المالية وبرامج وزارة التربية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، ص65.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

بعد أن تعرفنا فيما سبق عن مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الذي يختلف من دولة إلى أخرى والمعايير التي استند إليها هذا الاختلاف تعرفنا أيضا عن خصائص ووظائف وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث صار الآن من الواجب القيام بإطلالة عن واقع هذا النوع من المؤسسات في الجزائر عن نشأته وتطوره وبرامج تأهيله والمشكلات التي يعاني منها:

المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

لقد كان الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في إطار البرامج الاستثمارية المنفذة للفترة الممتدة من بداية سبعينات القرن الماضي وحتى نهاية الثمانينات منه ففي السبعينات حدد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أنها مكملة وتابعة للمؤسسات الكبيرة، ثم تغيرت وجهة النظر هذه في الثمانينات من القرن الماضي والتي ترى بأن هذه المؤسسات هي أسلوب بديل للنموذج المعتمد على الصناعات الثقيلة والمؤسسات الكبرى، وقد مر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بأربعة مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى : (1963-1980)

تم إصدار القانون الأول للاستثمار في 1963 وهذا لمعالجة عدم استقرار المحيط الذي عقب الاستقلال لم يكن له أثر على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

أما سياسة التخطيط المنتهجة منذ 1967 فركزت على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج بينما كان ينظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة وتكثيف النسيج الصناعي الموجود لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة وأما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار للعام 1966، كان يهدف إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية.

[1]-عبد الرحمن بابنات : مرجع سابق ، ص 122 .

المرحلة الثانية : (1980-1990)

مع الفشل الذي حققته البرامج الاستثمارية في فترة السبعينات والهادفة إلى تطوير دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتهيئتها لتحقيق الأهداف المسطرة لها في السياسة التصنيعية والتمويلية.

العامة ، حيث كانت مساهمة هذه المؤسسات ضعيفة للغاية، وأمام المشاكل والتباطؤ الذي أفرزتها السياسة التنموية المتبعة في مرحلة السبعينات زاد تعمق الأزمة الاقتصادية في منتصف الثمانينات، وهنا انبثق وترسخ تصور جديد في ميدان السياسة الاقتصادية بحيث يرمي هذا التصور إلى إحداث تغير جوهري على السياسة الاقتصادية بالانتقال من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق المفتوح فأصبح ينظر بذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوجه جديد و بديل حيث أكد المخطط الخماسي الأول (1980-1984) على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل امتصاص حالات العجز المسجلة في العقدين السابقين وهذا ما تم توضيحه في التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) بحيث نص على :

" العمل على تنمية و توزيع الأنشطة التحويلية ذات الحجم المتوسط المعدة لتغطية الاحتياجات الوطنية المتعلقة بالتجهيزات و الإنتاج و الاستهلاك ..."[1]

وهو ما يدل على تغير النمط التصنيعي من نمط الاعتماد على الصناعات الثقيلة كبيرة الحجم إلى نمط الاعتماد على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فحسب هذا النمو تتوزع الاستثمارات على عدد كبير من الوحدات المستقلة وعلى كافة النطاق الجغرافي للجزائر بغرض تخفيض نسب البطالة والمساعدة على تحسين المستوى المعيشي للمواطن الجزائري في كل قطر من أقطار الوطن.

[1]-التقرير العام للمخطط الخماسي 1989، ص 60 .

المرحلة الثالثة : (1990-2001)

تعتبر التسعينات القفزة النوعية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك بشروع الحكومة في تهيئة المناخ الاقتصادي الذي يلائم ويساعد على نمو وتطور هذه المؤسسات من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي نذكر منها :[1]

- إصدار قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 يهدف إلى توجيه عمل البنوك وإعادة تحديد دور البنك المركزي.
- إنشاء بورصة الجزائر لتبادل الأوراق المالية سنة 1993.
- اصدار قانون الإستثمار في1993/10/05 ويتمحور هذا القانون حول: [2]
  - ✓ حق الاستثمار بحرية.
  - ✓ مساواة بين المتعاملين الاقتصاديين الخواص والمواطنين أو الأجانب.
  - ✓ تدخل الدولة في منح التحفيزات للاستثمارات خاصة فيما يتعلق الجباية.
  - ✓ خلق وكالة لدعم و متابعة الاستثمارات.
  - ✓ تحديد مدة 60 يوم بدراسة الملف.
  - ✓ تحقيق وثائق الاستثمارات.
  - ✓ توضيح وتحقيق ودعم الضمانات وتشجيع الامتيازات الجبائية والجمركية.
  - ✓ تدعيم تشجيعات للاستثمارات المنجزة في الجزائر حول ثلاث أنظمة هي النظام العام النظام الخاص للاستثمارات المنجزة في المناطق المراد ترقيتها والنظام الخاص للاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة.

المرحلة الرابعة : (ما بعد 2001)

بعد إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001، تم إنشاء عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1]-أوصيف لخضر وعلماوي لخضر : ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لحد من معدلات البطالة ، مداخلة من ملتقى دور الدولة في الحد من البطالة وتحقيق التنمية.

[2] -عبد الرحمن بابنات وناصر دادي عدون: مرجع سابق ، ص(123 ، 124)

إن أول ما نبدأ به في دراسة وتحليل وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو الفترة الممتدة من 2001 الى2007 باعتبارها هذه الفترة شهدت نموا حقيقيا وفعالا لهذا القطاع الأمر الذي نوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم (1-3): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال(2001-2007)

	مؤسسات ص و م عمومية		مؤسسات ص و م خاصة		
السنوات	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	المجموع
2001	788	0.4	179893	99.6	180681
2002	788	0.4	189552	99.6	190340
2003	788	0.37	207949	99.63	208737
2004	788	0.34	225449	99.66	226227
2005	874	0.35	245842	99.65	246716
2006	739	0.27	269806	99.73	270545
2007	666	0.2	293649	99.8	294315

المصدر : رابح حميدة : مرجع سابق ,ص 110

والملاحظ في الجدول أن أكثر من 99٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي مؤسسات خاصة وهذا الأمر يرجع إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة والتي ركزت على تشجيع القطاع الخاص والانفتاح الاقتصادي والتقليل من دور القطاع العمومي، حيث نلاحظ تراجع نسبة المؤسسات العمومية من 0.4٪ في سنة 2001 إلى 0.2٪ في سنة 2007 بالمقابل ارتفاع نسبة المؤسسات الخاصة من 99.6٪ في سنة 2001 إلى 99.8٪ في سنة 2007 الأمر الذي يرجع أساسا إلى عمليات خوصصة المؤسسات العمومية والبرامج والجهود التي بذلتها الدولة لتشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما الجدول الموالي فيوضح تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة ما بين 2008 -2014.

جدول (1-4) : تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين سنة 2008 و2014 .

طبيعة المؤسسات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المؤسسة الخاصة	392 013	455398	618515	511856	550511	601583	_
المؤسسةالعمومية	626	591	557	572	577	577	577
الصناعات تقليدية	126 887	169080	135623	146881	160764	175676	_
المجموع	519 526	625069	754695	659309	711832	777816	853037

المصدر: من إعداد الطالب بندا علي منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية لسنة: 2009، 2010، 2011 ، 2012، 2013، 2014.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تأخذ شكلين (مؤسسات خاصة ذات شخص معنوي أي شركات ومؤسسات خاصة ذات شخص طبيعي، كما يطلق عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمهن الحرة وتشمل خصوصا قطاعات الصحة والعدل والمستثمرين الزراعيين، وقد أدخلت في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من سنة 2008).[1]كما نلاحظ أن عدد المؤسسات في تزايد مستمر خلال السنوات الأولى إلا أنه في سنة 2010 لا يعطي المدلول الحقيقي لها وهذا راجع إلى إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحرفية عند فصل المؤسسات التقليدية عن إحصاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وبمقارنة سنة 2011 و2012 نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة دائما في ارتفاع مستمر فقد بلغ عدد عددها سنة 2012، 550511 مؤسسة وهذا يشمل كل من المؤسسات الخاصة (أشخاص معنوية) والمؤسسات الخاصة ذات شخص طبيعي مقارنة بسنة 2011 التي بلغ العدد فيها 511786 مؤسسة أي أنه تم إنشاء 38725 مؤسسة خاصة جديدة وهذا ناتج عن اهتمام الدولة المتزايد بهذا القطاع وسعيها لتشغيل الشباب والقضاء على البطالة من خلال وضع آليات لدعم إنشاء هذا النوع من المؤسسات، استمر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الإرتفاع وبوتيرة متزايدة، حيث تم انشاء

[1]- سليمان ناصر، عواطف محسن: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، المعوقات والحلول مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، أكتوبر 2014، ص06 .

65984مؤسسة خاصة بين سنتي 2012 و2013 بمعدل نمو قدره 9.27% وإنشاء75221 مؤسسة خاصة بين سنتي 2013 و2014.بالرغم من التزايد المستمر لهذه المؤسسات إلا انها تتمركز معظمها في المناطق الشمالية للجزائر، وهذا ما يعيق تحقيق العدالة في التنمية.

المطلب الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقضي تحسين القدرة التنافسية في ظل هيمنة التكتلات الاقتصادية وعملية تأهيل المؤسسات لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى ذلك إلى المحيط الاقتصادي ككل وذلك من خلال وضع برامج تأهيلية لنهوض بهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين هذه البرامج نجد:

أولا : البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لتمكين المؤسسات الجزائرية من مسايرة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولتصبح منافسة لنظيراتها في العالم ، أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 01 مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013 وتشمل أهدافه فيما يلي :

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية ، عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قريب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع وبلوغ ترقية وتطور جهوي للقطاع .
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل والمتعلقة بترقية المؤهلات المهنية عن طريق التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية والحصول على قواعد الجودة العالمية (الايزو) ومخططات التسويق .
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

وكان منتظر من هذا البرنامج تنمية اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي بواسطة نسيج من مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتنافسية وإنشاء قيم مضافة جديدة ومناصب شغل دائمة غير أن نتائج هذا البرنامج لم تكن في المستوى المرجو لتحقيقه .

ثانيا : البرامج الأجنبية لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

هناك عدة برامج أجنبية لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نذكر منها برنامج ميدا وبرنامج SFI (فرع البنك العالمي) وبرنامج التعاون الثنائي في مجال ترقيه ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- برنامج ميدا لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن برنامج ميدا المندرج في إطار التعاون الأورو متوسطي وانطلاقا من هدفه المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاء على مرحلتين:

1-1: برنامج (ميدا -1) لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هو برنامج بدأ تطبيقه منذ أكتوبر 2002 واستمر 5 سنوات حيث تم تخصيص ما لا يقل عن 46.6 مليون أورو كغلاف مالي لتطبيق برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منه 57 مليون اورو ممول من طرف الاتحاد الأوربي لدعم هذا البرنامج والمبلغ المتبقي على عاتق الجزائر ، حيث تم تحقيق إلى غاية 2004 حوالي 450 عملية تأهيل وتكوين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الدعم المباشر.[1]

1-2: برنامج (ميدا-2) لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن برنامج (ميدا-2) لدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ولأول « تأهيل 450 مؤسسة انطلق في ماي 2009، من أجل تعزيز مكاسب البرنامج الأول (ميدا-1) وتسيير مهمة هذه المؤسسات في اعتماد التقنيين إدراج تكنولوجيات الإعلام والإتصال الحديثة.[2]

وقدرت ميزانية البرنامج بـ 44 مليون أورو موجهة إلى تحسين إنتاجية المؤسسة المتوسطة كأولوية قصد السماح لها بالمتوقع في السوق الداخلية والدولية، كما يهدف البرنامج لتأهيل 20 ألف مؤسسة وطنية وتطوير الإنتاجية خلال(2010-2014).

[1] - خبابة عبد الله : مرجع سابق ، ص106 .

[2] -رابح حميدة : مرجع سابق ، ص 101 .

2- التعاون مع البنك العالمي

يتم التعاون مع البنك العالمي وبالخصوص مع الشراكة المالية الدولية (SFI) حيث تم إعداد برنامج تعاون تقني مع شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات لوضع حيز التنفيذ(بارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها وسيدخل أيضا هذا البرنامج في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط، حقق برنامج (SFI) خلال الثلاثي الأخير من 2004 الأنشطة التالية: [1]

- تقربت قدرات الجمعيات المهنية.
- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير المعلومات المالية.

3- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية

حيث تم الاتفاق مع البنك الإسلامي للتنمية على خطط لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم مساعدات فنية لدعم واستحداث النظم المعلوماتية ولدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة وإحداث محاضن نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير التعاون مع الدول الأعضاء والتي تملك تجارب متقدمة في الميدان كماليزيا وأند ونسيا وتركيا.[2]

2- التعاون الثاني في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في مجال التعاون الثاني وخصوصا في التكوين والاستشارة، قامت الجزائر بتوقيع اتفاقية بينها ومن دول أخرى متقدمة نذكر منها:

3-1: التعاون الجزائري الألماني: يتضمن هذا التعاون:

- مشروع إرشاد وتكوين بتكلفة أجمالية تقدر ب3 ملايين أورو ويستفيد قطاع المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة بتكوين 50 متخصص و250 عون مرشد.

[1] – عبد الرحمن بابنات ، ناصر دادي عدون: مرجع سابق ، ص 174 .

[2] – خبابة عبد الله : مرجع سابق ، ص 107 .

- مشروع دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغلاف مالي يقدر بـ2.3 مليون اورو، هدفه ترقية الحركة الجمعوية بالمؤسسات.

3-2: التعاون الجزائري النمساوي: تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك المركزي النمساوي في إطار الاستفادة من قرض بقيمة 30 مليون اورو، بعد مفاوضات دامت سنة ويوضع هذا القرض تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الواردات.

3-3: التعاون الجزائري الإيطالي: حيث تم التوقيع بين وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية في أفريل 2002 من أجل إقامة علاقات بين رجال أعمال الجزائر وإيطاليا وكذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدعم من إيطاليا.[1]

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

يتأثر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سلبا بعدة عوائق نذكر منها:

1 – عوائق متعلقة بالتنظيم وسلوك الإدارة المركزية

وهي مشاكل تتعلق بإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل في:[2]

- انقسام الإدارة عموما بثقلها وبطئها وبيروقراطيتها على الجهاز الاقتصادي بأكمله.
- تعدد مراكز اتخاذ القرار.
- الآجال الطويلة التي تستغرقها معالجة كل ملف أو مسألة تتعلق بالمستثمرين الخواص والمتعاملين الاقتصاديين.
- مظاهر المحسوبية والرشوة التي تشكل بدورها عوائق سلبية تؤدي إلى الانسحاب ألا طوعي لهذه المؤسسات خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والتي تتسم بضعف قدرتها المالية وعدم القدرة على التصدي أو مقاومة هذه المظاهر السلبية.

[1]– يوسف عيدي: مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سنة 2007 –2008، ص 101 .

[2]– عبد الرحمن بابنات، ناصر دادي عدون : مرجع سابق، ص (135 ، 136)

- اختفائها من الساحة الاقتصادية يتسبب في خسارة فادحة للاقتصاد الوطني لأن هذا يعني ضياع وإهدار لطاقات إنتاج وأعداد هامة لمناصب الشغل.

كما أن هذه الوضعية المزرية أصبحت تمثل تحديا حقيقيا لنمو هذا القطاع خاصة إذا أضفنا عائقا آخر وهو عدم استقرار النصوص التنظيمية التي تحكم وتسير مؤسسات واستثمارات الخواص أو تجميد وتعطيل تطبيقها والتي تعني في حقيقة الأمر جوانب بأكملها للاقتصاد، من بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحظى في نظم اقتصاديات الدول المتقدمة بكافة أشكال الدعم.

2- العوائق الإجرائية

يتسم المحيط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية تتمثل خاصة في : تعدد القوانين التنظيمية وقلة الاحاطة بالقوانين السارية ودعم الشفافية وإحترام النصوص، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية التالية:[1]

- البيروقراطية الادارية والاجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها مما يجعل المحيط الاداري غير مساعد من جراء بطء العمليات ونقص الاعلام وكذا إزدواجية الوثائق المطلوبة فعلى سبيل المثال يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا وتقديم أكثر من 18 وثيقة والمدة اللازمة لتطبيق الإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاث أشهر والمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى 5 سنوات.

- دعم وجود استقرار في القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل : البنوك الإدارات العمومية ، الصناديق الوطنية ....الخ.

- نظام قضائي ثقيل ومعرقل ونقص خبرة القضاة خاصة من الناحية التجارية.

[1]- سليماني ناصر، عواطف محسن: مرجع سابق، ص 10 .

- ضعف المستوى التكويني للإطارات الإدارية فهي لا تتماشى مع الأنظمة الحديثة لإدارة الأعمال واقتصاد السوق .

- نقص خبرة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإداري وحيث تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بأنماط تسيير أقل من الحد الأدنى يتطلبه إقتصاد تسوده المنافسة مع غياب تأهيل فعال وسريع لها.

3- مشاكل تمويلية

تعتبر عملية الحصول على التمويل من أهم المعوقات والمشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تظهر من خلال صعوبة وضعف فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب والمتمثل أساسا في صعوبة الحصول على القروض من المصارف التجارية وذلك إما لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعية هذه المشروعات متطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة وإما لعدم توفر الضمانات اللازمة التي تعطي تلك القروض أو لصعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد.

4- إشكالية العقار والعقار الصناعي

حيث يوجد عبر التراب الوطني 72 منطقة صناعية (دون حساب منطقتي حاسي مسعود و حاسي الرمل) وكذا 449 منطقة نشاط تتوسع على مساحة تقدر ب 14800 هكتار لمناطق النشاط وتتولى مهمة تسيير هذه المناطق مؤسسة تسيير المناطق الصناعية.[1]

يشكل كل من كيفية التسيير وعدم إستقرار المسيرين والطابع الإداري لمؤسسات التسيير الأسباب الرئيسية لحالة التدهور التي تعاني منها أغلبية المناطق الصناعية والمؤسسات الناشطة في هذه المناطق.

أما فيما يتعلق بمناطق النشاط التي أنشئت أغلبها بمجرد قرار محلي اتخذته الولاية أوالبلدية فهي تفتقر إلى هيئة تتولى وتسهر على التسيير اليومي للهياكل القاعدية .

[1] -عبد الرحمن بابنات : ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 137 .

إن إشكالية العقار المطروحة تتعلق أكثر بالإستغلال الأمثل والعقلاني والرشيد للمساحات الموجودة، ولا يطرح حقيقة الأمر في وفرة الأراضي، حيث نجد في الواقع العديد من الهياكل القاعدية المبعثرة عبر جميع الولايات غير مستغلة، لذا فإنه من الضروري العمل على أن يتم عرض هذه المساحات في السوق لصالح المستثمرين لإنعاش النشاطات والإسراع في إنجاز المشاريع وتخفيف الضغوطات التي تمارس على الأراضي الزراعية والتي تبقى في كل الأحوال الصحية الأولى للبناء الفوضوي.

4- مشكلات تسويقية

تأتي هذه المشكلات من إهمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للجانب التسويقي في نشاطها ومن بين أهم هذه المشاكل:

- مشكلة عدم الاهتمام بدراسة السوق المتوقعة لتصريف سلعهم وخدماتهم وعدم الاهتمام باجراء دراسات التنبؤ بحجم الطلب على منتجات المؤسسة.

- جهل اليد العاملة البسيطة عموما لاستراتيجيات ووسائل التسويق الحديثة مما يجعل إيجاد الزبائن لمنتجات المؤسسة صعب وبالتالي سيتحتم على المؤسسة مغادرة السوق وإيقاف الانتاج ثم الافلاس والغلق وخير مثال على أساليب التسويق الحديثة هو التسويق الالكتروني عن طريق الشبكة العنكبوتية (الانترنت) الذي أصبح يمثل نسبة كبيرة من عمليات التسويق في العالم.[1]

5- مشكل السوق المالي

وهو يتمثل في:

- نظام مالي غير ملائم لاقتصاد السوق وتنظيم بنكي بمركزية قرار منح القروض.
- غياب بنوك محلية متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجانب البنوك الأخرى
- معايير الوصول إلى البنوك غير مكيفة بسبب إجحاف الضمانات المطلوبة.
- إجراءات طويلة للموافقة على القروض وضعف الموارد التمويلية الأخرى.

[1]- مبروكي رمضان: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ، 2010-2011 ، ص32

6-عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة

يرجع عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمؤسسات الأجنبية إلى أن هذه الأخيرة لا تملك أحدث التكنولوجيات ولا تعتمد على الإدارة العلمية الحديثة، إضافة إلى عدم وجود تقييم جدي للمنافسة، كما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منافسة حادة في السوق الوطنية لعدم استعدادها لهذه المرحلة لأنها كانت تعيش مرحلة اقتصاد محمي من المنافسة بقوة القرار الإداري.

7- المحيط الاقتصادي الكلي

أما بالنسبة لهذا الأخير فهو يكمن في:[1]

- عدم استقرار المحيط الاقتصادي مع عدم الاستقرار الهيكلي لأسعار البترول.
- عدم الاستقرار السياسي، وهذا العائق الذي كان يشكل حجر عثرة أمام المستثمرين المحليين والاجانب مهم.
- تأخر في تسوية وضبط الاقتصاد الجزئي خاصة فيما يتعلق بنوعية الخوصصة وتكوين الادارة العمومية.

[1]- رابح حميدة: مرجع سابق، ص 89 .

خلاصة:

من خلال ما سبق وكخلاصة لهذا الفصل ومن خلال تطرقنا لمجموعة من تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من بلدان العالم ، ظهر لنا بوضوح الغموض الذي ما يزال يكتنف تعريفها رغم وجود معايير كمية ونوعية والتي جاءت لتمييز هذا النوع من المؤسسات ولمحاولة إزالة هذا الغموض تطرقنا إلى أهم أشكال وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها المتفق عليها في أغلب دول العالم, بعدما تمت الإشارة إلى التعريف الذي اعتمدته الجزائر في تعريف هذه المؤسسات حيث يعتبر هذا التعريف مستمد من التعريف الأوربي، يعقب ذلك التطورات التي عرفها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الاستقلال إلى غاية الألفية الجديدة، فتبينت الجهود التي قامت بها الدولة في سبيل تأهيل وترقية هذه المؤسسات في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية المعاصرة من خلال البرامج والاتفاقيات التي قامت بها الجزائر في إطار التعاون الدولي سواء ثنائي أو متعدد الأطراف، كما تناولنا أهم المشاكل التي يعاني منها نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية، خصائصها ومستلزماتها.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية ومعايير قياسها.

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.

المبحث الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة مستوى التشغيل.

خلاصة

تمهيد.

لقد شهدت السنوات الأخيرة تزايد الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من البلدان باختلاف درجة النمو فيها لما تتمتع به هذه المؤسسات من أهمية وقدرة كبيرة في دعم التنمية الاقتصادية، حيث أنها تقوم بدور حاسم وحيوي في توسيع الإنتاج وتنويعه و في تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية فهذه المؤسسات تمثل الغالبية الساحقة من الطاقة الإنتاجية في معظم البلدان المتطورة سواء من حيث عدد المؤسسات أو من حيث العمالة وسنتعرف في هذا الفصل على المفاهيم المتعددة للتنمية الاقتصادية وخصائصها ومستلزماتها كما سنتعرف على أبعاد التنمية الاقتصادية وأهدافها وفي الأخير سنتطرق إلى الإطار النظري لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية .

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية وبدأ يستحوذ على اهتمام الاقتصاديين والمفكرين في البلدان المتقدمة والنامية وكان من الطبيعي أن تبرز اختلافات فيما بين الاقتصاديين والكتاب في تحديد مفهوم التنمية فكل ينظر بمنظوره الخاص، ولتغطية هذا الموضوع سنتطرق إلى مفهوم التنمية ومحدداتها وأهم العوائق التي تواجهها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية، خصائصها ومستلزماتها

لقد تعددت واختلف مفاهيم التنمية الاقتصادية من اقتصادي ومفكر إلى آخر فقد عرفها البعض بأنها سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي وعملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، فإذا كان معدل التنمية الإقتصادية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.[1]

كما انقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه للتنمية الإقتصادية إلى تيارين رئيسيين:

أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي في الغرب ويستمد مفهومه من تجربة النمو الاقتصادي الغربي ولا يميز غالبا بين النمو والتنمية، ويؤكد تعريف هذا التيار للتنمية على أنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي، أما التيار الآخر فيمثله اقتصاديوا العالم الثالث، فيعرف هذا التيار التنمية على أنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية (اقتصادية واجتماعية) يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع

1- كامل بكري : التنمية الاقتصادية ،الدار الجامعية ،سنة 1977،ص63.

مستوى الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة وينخفض بالتدرج مستوى البطالة والفقر والجهل والمرض.[1]

ونستنتج من خلال التعريفين السابقين أن هذين التيارين يتفقان على أن القاعدة الأساسية للتنمية تتمثل في إيجاد البناء الإنتاجي المادي والبشري القادر على رفع متوسط إنتاجية الفرد وبالتالي رفع متوسط انتاجية المجتمع لتحقيق ارتفاع مستمر في إنتاج السلع والخدمات يفوق الارتفاع في عدد السكان.

أما البنك الدولي فقد أعطى مفهوم شاملا للتنمية، ففي عام 1996 أعلن البنك الدولي مبادرة الإطار الشامل للتنمية وتتضمن هذه المبادرة بلورة إطار كلي متكامل في الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري وينظر البنك الدولي للتنمية على أنها عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية وطرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة، ويرى البنك انه لن يتيسر إنجاز هذه التنمية إلا إذا اشتملت التنمية تحسين مستويات الحياة كالصحة والتعليم وتخفيض الفقر.[2]

2- خصائص التنمية الاقتصادية ومستلزماتها .

تتمثل خصائص التنمية في العديد من التغيرات سواء في جانب العرض أو في جانب الطلب ومن أهم التغيرات التي تحدث في جانب العرض هي:

1. اكتشاف موارد جديدة وتراكم رأس المال.
2. استعمال طرق فنية حديثة للإنتاج.
3. تزايد حجم السكان.
4. تحسين المهارات.

1 – وليد الجيوشي :أسس التنمية الاقتصادية ،دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2009،ص 03.

2 – مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات ،دار وائل للنشر ،الأردن ،طبعة الأولى ،سنة 2007، ص 130.

5. تطوير القدرات الإدارية والتنظيمية.
6. تعديلات مؤسسية وتنظيمية.

أما التغيرات في جانب الطلب فتتمثل:[1]

1. تغير حجم السكان وتركيبه العمومي.
2. تغير مستوى حجم الدخل ونمط توزيعه وتغير الأذواق.
3. التغيرات المؤسسية الأخرى وهي الثقافية والاجتماعية وأطر التشريعات والأنظمة.

وتستلزم التنمية الاقتصادية:

1- تجميع رأس المال: تتطلب هذه العملية حجز جزء من الدخل القومي تحويله من الإنفاق الاستهلاكي لاستخدامه في شراء أو إنتاج السلع الإنتاجية.[2]

2- الموارد البشرية: تستعمل الموارد البشرية في الارتقاء بمستوى الإنتاج الحقيقي وضمان زيادته بشكل مستمر، فعملية التخطيط لتنمية تتضمن تخطيطا للموارد البشرية.

3- وفرة و تنوع الموارد الطبيعية: تعتبر الدولة التي تمتلك موارد اقتصادية وفيرة ومتنوعة لها إمكانية الاعتماد على نفسها في توفير متطلبات تنميتها هي الدولة المثالية.[3]

4- التقدم التكنولوجي: التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج، وهي تحتاج إلى المعرفة العلمية وتستند على التجارب والنظريات العلمية التي تطور أساليب وأداء العمليات الإنتاجية، وعليه فإن التقدم التكنولوجي يعني تحسين في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد.

5- خلق البيئة الملائمة للتنمية: نقصد بخلق بيئة ملائمة للتنمية بأنه على الدولة تهيئة شبكة متكاملة من النظم والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تساهم في تحقيق التنمية.

---

[1] – مدحت القريشي: مرجع سابق ، ص 124.

[2] – محمد عبد العزيز عجمية ،محمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية ،مفهومها ،نظرياتها ،سياستها ،الدار الجامعية ، مصر،2001، ص 58 .

[3] – عبد الهادي عبد القادر سويفي : أساسيات التنمية الاقتصادية و التخطيط الاقتصادي ، مصر، 2009، ص125 .

المطلب الثاني :أبعاد التنمية الاقتصادية ومعايير قياسها

من خلال ما سبق ذكره في مفهوم التنمية الاقتصادية يتضح لنا بأن هذه الأخيرة لها أبعاد متعددة ومستلزمات تستعمل لسير عملية التنمية.

1-1: البعد المادي[1]

يبدأ المفهوم المادي للتنمية بتراكم قدر من رأس المال يمكن بواسطته تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية، فالبلدان النامية تحتاج إلى تحقيق عدة عمليات لكي تحقق التنمية وهي:

- تحقيق التراكم الرأسمالي.
- تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل.
- سيادة الإنتاج السلعي.
- تكوين السوق القومية .

1-2: البعد الاجتماعي والثقافي:

يتمثل هذا البعد في التغييرات الحاصلة على مستوى الهياكل الاجتماعية والسكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في المداخيل، ففي عقد الستينات تغيرت النظرة إلى الفقر حيث أصبح ينظر له بأنه مرتبط بالبطالة، وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية بهذا تغيرت فلسفة التنمية من استنادها إلى النمو إلى الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية وبالتالي أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان. وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي والثقافي:[2]

- ضبط النمو السكاني.
- العدالة الاجتماعية بين الأفراد و بين الأجيال.
- التنمية البشرية.

[1] – مبروكي صالح : مرجع سابق ،ص38 .

[2] - رابح حميدة: مرجع سابق ، ص60

- المشاركة الشعبية الفعالة في مراحل تخطيط التنمية.
- أهمية دور المرأة.
- ضبط السلوك الاستهلاكي للأفراد.

1-3: البعد السياسي

هو الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية السياسية التي تجسد الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية وإدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصداقية وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة فهذا البعد يساهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.[1]

1-4: البـــعد الـــدولي

يتمثل البعد الدولي للتنمية في ظهور الهيئات والمنظمات الدولية كالبنك الدولي صندوق النقد الدولي المنظمة العالمية للتجارة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNETAD).....الخ، والتي تهدف إلى تحقيق علاقات دولية وأكثر تكافؤا ولهذا أطلقت الأمم المتحدة عام 1961 عقد التنمية الأول والذي يهدف إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي يقدر بـ7٪ ثم تبعه عقد التنمية الثاني للفترة 1970-1980 مستهدفا معدل نمو اقتصادي قدره 6٪ إلى غير ذلك من البرامج التنموية الخاصة الموجهة للدول الفقيرة كبرنامج (NEBAD)[2] ، إلا أن هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية.[3]

---

[1] – رابح حميدة: مرجع سابق ، ص60.

[2]- NEPAD : الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا :تعبر هذه الشراكة الجديدة عن مجهودات القادة الأفارقة الهادفة إلى القضاء على الفقر وإلى وضع بلدانهم على طريق النمو والتنمية ، وتعد نيباد الاطار القائم على المبادرات الداخلية للتفاعل بين دول إفريقيا وبقية دول العالم لتعزيز برامج التنمية في القارة الافريقية .

[3] – مبروكي صالح : مرجع سابق ، ص 39 .

2- معايير قياس التنمية الاقتصادية

إن أية دراسة للعوامل والقوى التي تدعم عمليات التنمية الإقتصادية في مجتمع ما أو في دولة معينة خلال فترة من الزمن أو عند مقارنة هذه العمليات في دولة ما مع نظيرتها في دولة أخرى، تستوجب معايير تسمح لنا بقياس هذه التنمية لكل دولة وبالتالي التعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو إقتصادي، ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية، فإن المعايير عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة إبتدءا من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية إلى الأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية الذي تستخدمه الأمم المتحدة لقياس التنمية الاقتصادية المحققة في مختلف الدول.

وإجمالا توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس التنمية:[1]

2-1: معايير الدخل: تعتبر هذه معايير أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية و درجة التقدم الاقتصادي، ويهتم معيار الدخل عدة مؤشرات لقياس التنمية أهمها:

2-1-1: الدخل الوطني الإجمالي (R.N.B) حيث يتم قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني الإجمالي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل.

2-1-2: الدخل الوطني الإجمالي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة مواد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني.

2-1-3: مؤشر متوسط الدخل: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم.

1- نبيل بوفليح : أثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية ،دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) المطبق في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية ،كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2004-2005 ،ص(05-06

2-2: معـايير اجتـماعية

يقصد بها العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات فهناك الجوانب الصحية والجوانب التعليمية والثقافية والجوانب الخاصة بالتغذية ونوعية الحياة المادية، وأهم هذه المؤشرات:

دليل التنمية البشرية

هو مقياس وضعه برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)[1] سنة 1990 ويصدر بشأنه تقريرا سنويا يوضح وضعية دول العالم بالنسبة للتنمية البشرية ويحظى حاليا بانتشار كبير لا سابق له وبإهتمام أكاديمي وإعلامي وهو من المعايير المركبة ويركز على ثلاث متغيرات:

- توقع الحياة عند الميلاد.
- معيار التحصيل العلمي ويتكون من جزئين الأول هو معرفة القراءة والكتابة أما الثاني فهو عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.
- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة الشرائية.

2-3: المعايير الهيكلية

تفيدنا في معرفة حجم التغيرات الهيكلية التي تطرأ على اقتصاديات الدول نتيجة إتباعها سياسات اقتصادية تهدف نحو التصنيع وتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه وهي تضم المؤشرات التالية:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع إلى إجمالي العمالة.

[1]- « UNDP »: هي هيئة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة .

المطلب الثالث : أهداف التنمية الاقتصادية ومعوقاتها

تختلف أهداف التنمية من بلد إلى لآخر ومن فترة لأخرى بالنسبة لنفس البلد، نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسة، كما تتعرض التنمية الاقتصادية لعقبات عديدة خاصة في الدول النامية:

1- أهداف التنمية الاقتصادية

يمكن حصر أهم أهداف التنمية الاقتصادية في ما يلي:

1-1 : زيادة الدخل القومي الحقيقي

فالدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول النامية التي تعاني من الفقر وإنخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في هذه الدول إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب شيئا فشيئا على جميع المشكلات، وزيادة الدخل القومي تحكمه بعض العوامل كمعدل زيادة السكان والإمكانيات المادية والتكنولوجية، كما أنه مرتبط أيضا بإمكانيات الدول المادية والفنية فكلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال وكفاءات بشرية كلما أمكن تحقيق نسب أعلى في زيادة الدخل القومي، ولا ننسى بأن السكان أنفسهم مصدر كبير لزيادة الإنتاج إذا وظفوا بالشكل الصحيح.[1]

1-2: رفع مستوى المعيشة

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المختلفة اقتصاديا حيث تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى أفضل معيشة للفرد حيث يعتبر من الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن، ففي معظم دول العالم الثالث هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على

[1] – وليد الجيوشي : مرجع سابق ، ص 08.

الموارد المالية مما يدل أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات المجتمع علماً أن هناك ارتباط وثيقا بين زيادة السكان وبين الدخل، فكلما زاد عدد السكان وكان أكبر من الدخل كلما انخفض متوسط نصيب الفرد وأدى بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة ويقاس مستوى المعيشة ومؤثرات كثيرة مما يستهلكه الفرد من سلع وخدمات وبإشباع لحاجاته الثقافية والحضارية أيضاً. ومن هنا نجد أن التنمية في جوهرها هي زيادة الدخل القومي وانعكاس هذه الزيادة على الدخل الفردي مما يمكن من ارتفاع مستوى معيشة المواطن وتوزيع مكاسب التنمية بشكل عادل وتصميم الخدمات والمرافق العامة.

1-3: تقليل التفاوت في الدخول والثروات

هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه على الرغم من انخفاض الدخل القومي وإنخفاض متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل فإننا نرى فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته كما تحصل على نصيب عال من دخله القومي بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة جدا من ثروته كما لا تحصل إلا على نصيب متواضع من دخله القومي، لذلك فليس من المستغرب أن تعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى.[1]

ثمة أهداف أخرى أساسية للتنمية الاقتصادية تدور حول تعديل الترتيب النسبي للاقتصاد القومي وتغير طابعه التقليدي وعلى هذا يجب أن يراعي القائمون بأمر التنمية الاقتصادية في الدول النامية تخصيص نسبة غير قليلة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية

[1] – كامل بكري : مرجع سابق ، ص (73، 74)

للنهوض بالصناعة، ذلك حتى يضمنون القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادي.

2- معوقات التنمية الاقتصادية[1]

تتعرض التنمية الاقتصادية لعقبات عديدة خاصة في الدول النامية نوجزها في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): عقبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

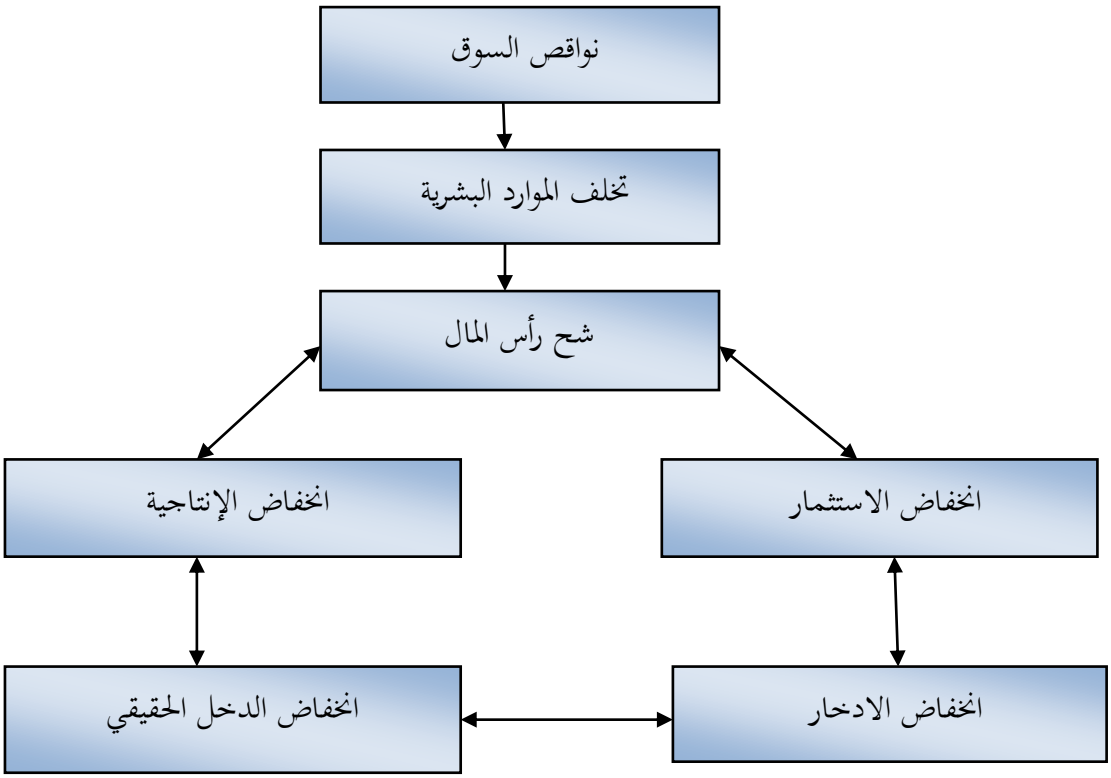

المصدر : زيرمي نعيمة : أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص 146.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الدول النامية تعاني من عقبات متصلة ببعضها البعض، حيث أن كل عقبة من العقبات تؤثر وتتأثر مع باقي العقبات، تتمثل نواقص السوق في أنها أسواق مفتوحة لمنتجات الدول المتقدمة، ضف إلى أن هناك مشروعات

1- نعيمة زيرمي: أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم ،تخصص المالية الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ،2014-2015.

محتكرة من طرف القطاع العام فقط مما يعرقل الاستثمار وارتفاع تكلفة التكنولوجيا باعتبارها حكرا على الدول المتقدمة، المسيطرة على ثروات البلدان النامية من خلال الشركات متعددة الجنسيات ومع مختلف الموارد البشرية والنمو السكاني المرتفع ونقص رؤوس الأموال ينخفض الاستثمار وبالتالي تنخفض الإنتاجية ويقل الادخار وينخفض مستوى الدخل بالإضافة إلى ما سبق من صعوبات التنمية في البلدان المتخلفة ارتفاع عدد العاطلين عن العمل وانخفاض مستوى التعليم والتكوين .

المبحث الثاني : الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تعرف لحد الساعة اتفاقا حول المعايير المستخدمة في تصنيفها فإن ثمة اتفاقا على أهميتها وموقعها في النشاط الاقتصادي باعتبارها محركا لعملية التنمية الاقتصادية والتي تتضمن تنمية النشاط الاقتصادي وتحسين المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية النشاط الاقتصادي

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني فقد بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية أن ما يقارب 20.5 مليون مشروع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين 21 مليون مشروع أي بنسبة 98٪ والتي تعمل في مختلف المجالات الاقتصادية هذا للدور المهم الذي تلعبة هذة المؤسسات في تنمية النشاط الإقتصادي من خلال:

1- دورها في تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية

تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الأفراد في الدخل القومي، وتلعب المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في تطوير الاستهلاك النهائي وذلك لأن هذه الصناعات لاتتطلب تكنولوجيا عالية أوإمكانيات مالية أومادية كبيرة، الأمر الذي يساعد على تطوير هذه الصناعات وبالتالي تلبية الطلب المحلي والوطني على مختلف السلع والمنتجات الاستهلاكية الضرورية المتزايدة.[1]

2- دورها في تحقيق التكامل الصناعي

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأساس والبداية الرئيسية لأنشطة الصناعة التحويلية في أغلب المجتمعات الحضرية، وذلك تنويعا وتطويرا للأنشطة الاقتصادية التقليدية الأخرى في الزراعة والتجارة، كما كانت كذلك نواة إنطلاق النهضة الصناعية في الدول الصناعية، وحتى بعد نمو وتطور الصناعات الكبيرة، تظل كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية وضرورة لا يمكن إغفالها في عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة وفي قيام نشاط صناعي متجانس ومتكامل وفعال، حيث يتكون القطاع الصناعي في هذه الحالة من مجموعة من القطاعات الصناعية ذات الأحجام المتفاوتة التي تخدم بعضها البعض وتتبادل الخدمات والأعمال فيما بينها، كل في مجال تخصصه وفي المستوى الذي يحقق فيه الميزة النسبية في تكلفة الإنتاج الاقتصادي. حيث أن المؤسسات الصناعية الكبيرة والمؤسسات ذات الإنتاج الهائل والنشاط الواسع تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجه قد تم في معامله وورشه بنسبة 100 ٪ بل لابد من أن يوجد تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها لدعم المؤسسات الكبيرة .

[1] – بغداد بنين وعبد الحق بوقفة: مرجع سابق ،ص 08 .

3- دورها في تحقيق التنمية المحلية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأسلوب الأمثل في إقامة تنمية محلية بفضل سهولة تكييفها مع محيط هذه المناطق، فهي تتميز بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أوالمناطق ذات النشاطات الاقتصادية مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية محلية نذكر منها:

- انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم يمكن من امتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية ووقف حركة الهجرة والزحف إلى المدن .
- انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية وبالتالي التوزيع العادل للدخل.
- إنعاش المناطق الداخلية اقتصاديا بالاعتماد على نشاط هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين المؤشرات الاقتصادية

في ما يلي سيتم إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات تحسين الاقتصاد وذلك بالتطرق إلى تعبئة المدخرات زيادة الاستثمار، الاستهلاك، دعم الناتج المحلي ودعم الصادرات.

1- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعبئة المدخرات

(تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستقطاب فوائد الأموال والمدخرات صغيرة كون تكاليف إنشاء هذه المشروعات لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى).[1] فهي تعمل على تعبئة المدخرات

[1] – جواد نبيل: مرجع سابق ، ص 93.

الخاصة بالأفراد وتشغيلها داخل الاقتصاد، كما تمتص فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى المدخرين الصغار بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها، أي أن هذه المؤسسات تجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية الاقتصادية ويخفض من درجة الاعتماد على الافتراض سواء من الداخل أو الخارج.

2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الاستثمار وفي الاستهلاك

تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بارتفاع معدل دوران رأس المال بما يجعل هذه المؤسسات نواة للمؤسسات الكبيرة خاصة في مجال الصناعة مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد الوطني وهذا يضمن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من خلال عمل مضاعف للاستثمار والعمل، من المعروف أن العاملين في مثل هذه المؤسسات يحصلون على أجور منخفضة مقارنة بالأجور التي يحصل عليها العاملون بمؤسسات الأعمال الكبيرة حيث أن الميل الحدي للاستهلاك يكون مرتفعا، عند أصحاب الدخول المنخفضة، "فالميل الحدي للاستهلاك هو مقدار الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الناجم عن زيادة الدخل النقدي بمقدار وحدة نقدية واحدة ". فإنه يترتب على هذا الوضع زيادة حجم الطلب الكلي في المجتمع ويترتب عليه توسع دورة الإنفاق والإنتاج والاستثمار وبالتالي في دورة النشاط الاقتصادي في المجتمع ورفع معدل النمو كمحصلة نهائية.

3- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم الناتج الداخلي الخام

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال تطبيق استراتيجيات إنتاج بدائل الواردات وذلك لتوفير ما يحتاجه السوق من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطية، بالإضافة إلى قدرتها وإعتمادها على الخامات المحلية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الخام، وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم برفع مستوى

التوظيف لعنصر العمل وهو عنصر من عناصر الإنتاج، الذي يؤدي بدوره إلى رفع مستوى الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية فكلما زاد التوظيف أدى إلى زيادة دخل الأفراد في المجتمع، هذا الدخل الذي يقسم بين الاستهلاك المباشر من الأسواق أو الإستثمار في المشاريع الصغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه بدورها إلى الاستثمار، كما أن هذه المؤسسات تساعد على زيادة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق بما يسهل من وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة وتؤدي هذه العوامل التي سبق ذكرها إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه لشمولية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من القطاعات الاقتصادية.

4- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الصادرات

تلعب المشروعات الصغيرة دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي، بالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المشروعات الكبيرة لما تتميز به من مميزات نسبية و وفرات اقتصادية أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة، حيث تساهم بذلك في توفير العملة الصعبة.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات سواء كان بتصنيع سلع بدلا من استيرادها أو تصدير سلعا إنتاجية وسيطية أو نهائية للخارج ومثال على ذلك المشروعات الصغيرة الفرنسية، حيث يبين المركز الفرنسي للإحصاء (INSEE) أن إسهام المؤسسات الصغيرة (5 عمال على الأكثر) في صادرات لسنة 2000 وصل إلى حدود 20٪ من مجموع الصادرات الصناعية الفرنسية. [1]

[1] – نبيل جواد: مرجع سابق ،ص 94 .

المطلب الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض نسب البطالة

أصبحت مشكلة البطالة سمة مميزة للاقتصاديات المعاصرة مما دفع غالبية الدول للاهتمام أكبر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعلى الرغم من ضآلة حصتها في السوق العالمي إلا أنها تعتبر وسيلة وأداة فعالة لامتصاص البطالة وبالتالي امتصاص الضغط الاجتماعي الذي تواجهه مختلف الحكومات فهي تؤدي دورا رياديا في إيجاد فرص عمل واستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة بمستوياتها المختلفة ومن ثمة مساهمتها في التخفيف من حدة مشكلة البطالة لضمان استدامة عملية التنمية الاقتصادية، فتستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تستقطب كم كبير من اليد العاملة سواء المؤهلة أو غير المؤهلة نظرا لمقدرتها على توفير عدة عناصر، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:[1]

1- امتصاص البطالة على المستوى الداخلي

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق النائية وانتشارتها بين الأقاليم يمكن من امتصاص البطالة الموجودة في هذه المناطق النائية والحد من الزحف نحو المدن الكبرى من أجل البحث عن العمل مما أدى إلى اكتظاظ المدن والمناطق التي يتركز بها النشاط الاقتصادي .

2- استقطاب العاملين وتكوينهم

المصدر الحقيقي لتكوين القدرات التنافسية واستمرارها هو المورد البشري الفعال، على هذا الأساس يتجلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الحكومات والأفراد في الوقت الراهن نظرا للأدوار التي تسعى إلى تحقيقها من خلال تشغيل العاملين وتكوينهم، ودورها في البلدان النامية لا يقل عنه كثير في الدول الأخرى بصفتها تخلق فرصا كثيرة للعمل.

[1] – بغداد بنين وعبد الحق بوقفة : مرجع سابق ،ص (10،11)

2- عدم تطلبها لمهارة كبيرة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على امتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة هذا لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي تتطلبها المؤسسات الكبيرة، كما أن الأبحاث العلمية أثبتت أن تكلفة فرصة العمل في المشروع الصغير تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفتها في المشاريع الكبيرة .

3- تمكنها من تشغيل العمال العاديين

تستقطب المؤسسات الصغيرة العمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى نتيجة ضعف مؤهلاتهم العلمية والميدانية فتوفر فرص كبيرة لفئات لم يسبق لها العمل في القطاع الرسمي فعلى سبيل المثال (تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 99.7٪ من إجمالي المؤسسات وتساهم في توفير نسبة 53.7٪ من العمالة أما اليابان فتشكل نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها 99.5٪ من إجمالي المؤسسات وتساهم في توفير نسبة عمالة 73.8٪ يشتغلون في مؤسسات تستخدم أقل من 100 عامل أما فرنسا فنسبة العمالة فيها 69٪ من إجمالي اليد العاملة فقد جاء تقرير المجلس الأعلى للقطاع العام بفرنسا سنة2001 أن تراجع الاستخدام في المشاريع الكبرى هو حقيقة واقعة وإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحدها هي التي تخلق فرص العمل الجديدة والقادرة على امتصاص البطالة)[1].

[1]-نبيل جواد: مرجع سابق ،ص 95

خلاصة

مما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتضح وجود تباين في اعتماد تعريف موحد شامل للتنمية الاقتصادية كما كان التباين في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ذلك راجع إلى التباين الكبير في اقتصاديات الدول، غير أن الشيء الأكيد هو الدور الكبير الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات هذه الدول ومدى المساهمة في النمو الاقتصادي لها من سنة لأخرى، عن طريق تنمية النشاط الاقتصادي وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة، والزيادة في مستويات التشغيل على مستوى هذه المؤسسات .

الفصل الثالث

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري

(2001 - 2014)

تمهيد

المبحث الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: التوزيع الجغرافي والقطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في الجزائر.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل.

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام .

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة .

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الجزائر.

خلاصة

تمهيد

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا كبيرا خلال العشرية الأولى للألفية الثالثة وهذا بسبب ما لجأت إليه الدولة من اتفاقيات وآليات لدعم مثل هذا النوع من المؤسسات والنهوض بها وتأهيلها لتنافس في السوق العالمي فبالنظر إلى كافة المعطيات والإحصائيات المتوفرة عن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية توزيعها الإقليمي والقطاعي نلاحظ أنها تقوم بدور جد معتبر في الاقتصاد الوطني لما توفره من مناصب شغل وقيمة مضافة و إنتاج داخلي خام وكذا تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المبحث الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي في الجزائر

تتباين أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات والمناطق التي تنشط فيها ففي الجزائر وفي ظل التحولات الاقتصادية والظروف الراهنة من الواضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل عاملا أساسيا لتكامل وتنوع الاقتصادي كما يمكن أن تشكل مصدر مهم لتوفير مناصب عمل .

المطلب الأول: التوزيع الجغرافي والقطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .

إن الحديث عن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي خاصة في توفير مناصب العمل، يقودنا إلى الحديث عن مدى تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية توزيعها جغرافيا أو حسب قطاع النشاط لمعرفة أهم المناطق والقطاعات النشطة لتدعيمها والنهوض بالأخرى غير النشطة .

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن من الخصائص الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قدرتها على الانتشار بين المناطق ومن ثمة القدرة على تحقيق قدر كبير من عدالة في التنمية الإقليمية.

الجدول رقم (3-1): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية في الجزائر(2012-2013)

	2011	2012	السداسي الاول من 2013	
	القيمة	القيمة	القيمة	النسبة%
الشمال	232664	248985	262423	59.38
الهضاب العليا	119146	128316	134960	30.54
الجنوب	32216	34569	36131	8.18
الجنوب الكبير	7735	8247	8450	1.91
المجموع	391761	420117	441964	%100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نشرية رقم 23 لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ، ص20

الشكل رقم (3-1): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2013.

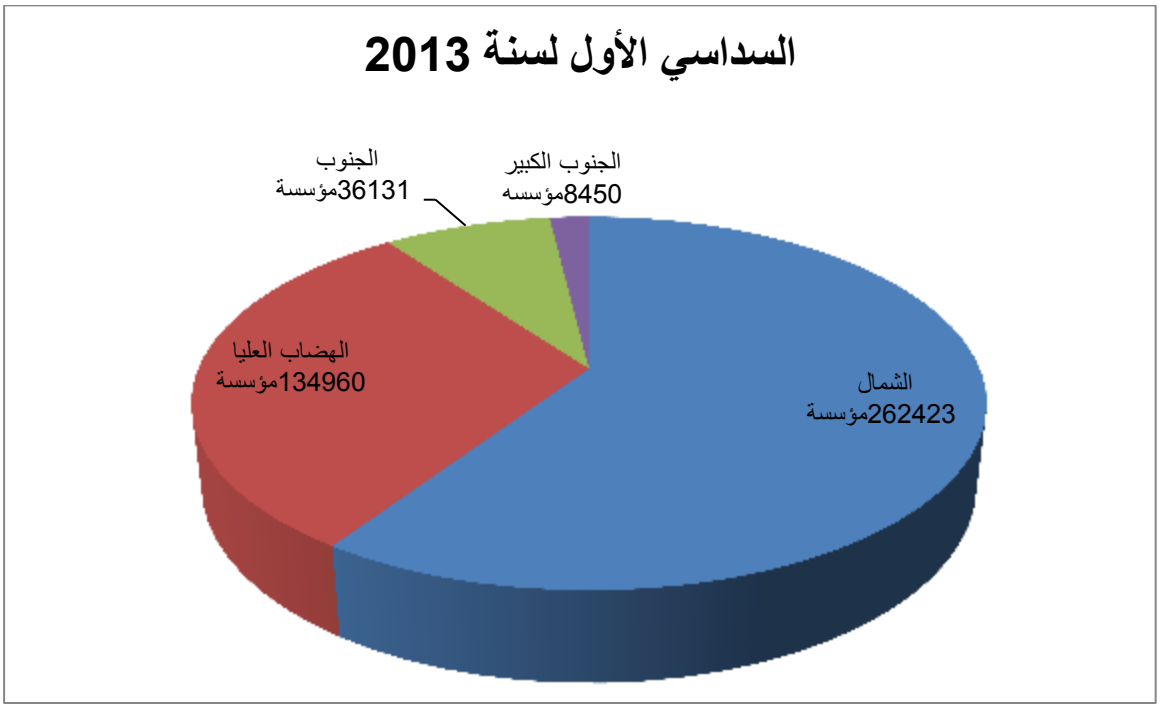

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (3-1)

نلاحظ من خلال الجول السابق والشكل البياني ان تمركز أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في المناطق الشمالية فقد سجلنا 248985 مؤسسة خلال السداسي الأول لسنة 2012 من مجموع 420117 مؤسسة في الجزائر أي ما يعادل 52.86٪ و استمر هذا التمركز الى غاية السداسي الأول لسنة 2013 حيث فاقت نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الشمالية 59 ٪ بـ 234444 مؤسسة من إجمالي 441961 مؤسسة وهذا راجع إلى عوامل عديدة منها ما يرتبط بالتطور الاقتصادي وهذا الأخير لعبت فيه العوامل البسيكولوجية للمستثمرين دورا كبيرا.[1]

1- حولية يحي ، يمينة كمال : دور و مكانة المؤسسات ص و م في الاقتصاد الجزائري و آفاق تطورها ،مداخلة في المؤتمر الدولي بعنوان تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف 1 – الجزائر ، 2013 .

سنحاول من خلال الجدول رقم (3-2) الذي يوضح لنا التوزيع الإقليمي لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الاثنا عشر الأولى والوقوف على مدى انتشار هذه الصناعات بين مختلف الجهات .

الجدول رقم(3-2): الولايات الاثنا عشر الاوائل حسب تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين (2012-2013)

الرقم	الولاية	2012	2013	النسبة٪	التطور ٪
01	الجزائر	47253	50887	11.51	7.69
02	تيزي وزو	24068	26267	5.94	9.14
03	وهران	19200	20759	4.70	8.12
04	بجاية	18872	20684	4.68	9.60
05	سطيف	18044	19859	4.40	10.06
06	تيبازة	16350	18109	4.10	10.76
07	بومرداس	14463	15891	3.60	9.87
08	بليدة	13620	15050	3.41	10.50
09	قسنطينة	13010	14002	3.17	7.62
10	باتنة	10314	11194	2.53	8.53
11	عنابة	10357	11066	50.2	85.6
12	الشلف	10040	10676	42.2	33.6
المجموع 12 ولاية		215591	234444	53.08	8.74
مجموع مؤسسات في جميع الولايات		420117	459414	100	8.38

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية رقم 23 ، 2013 ،ص19

نجد ان ولاية الجزائر تحتل المرتبة الاولى من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البالغ عددها 47253 سنة 2012 وارتفعت سنة 2013 الى 50887 مؤسسة بنسبة 11.51% وتليها ولاية تيزي وزو بنسبة 5.94% ثم ولاية وهران بنسبة 4.70%، اما من حيث معدل التطور فنجد ولاية تيبازة تحتل المرتبة الاولى بمعدل تطور قدره 10.75% وتليها ولاية البليدة بمعدل 10.50% ثم ولاية سطيف بمعدل 10.06% وهذا راجع للازدهار الاقتصادي.

الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في الجزائر.

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خمس قطاعات أساسية تتمثل في الزراعة والبناء والأشغال العمومية والصناعات التحويلية والمحروقات والطاقة والمناجم والخدمات المتصلة وقطاع الخدمات ومن خلال الجدول الموالي سنبين تطور تعداد هذه المؤسسات من خلال السنتين 2012 و 2013 حسب قطاعات النشاط المختلفة.

الجدول رقم (3-3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط(2012 – 2013)

النشاط	2012	النسبة%	2013	النسبة%	النسبة التطور %
الزراعة	4 277	1,02	4 616	1,01	11,93
البناء والأشغال العمومية	142 222	33,58	150 910	39,58	6,11
الصناعات التحويلية	67 517	16,07	73 037	15,90	8,18
قطاع الخدمات	204 049	48,57	228 592	49,76	12,03
المحروقات والطاقة والمناجم	2 052	0,49	2 259	0,49	10,09
المجموع	420 117	100	459 414	100	9,35

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على نشرية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ،رقم 24، سنة 2013 ،ص17

الشكل رقم (3-2): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط(2012-2013).

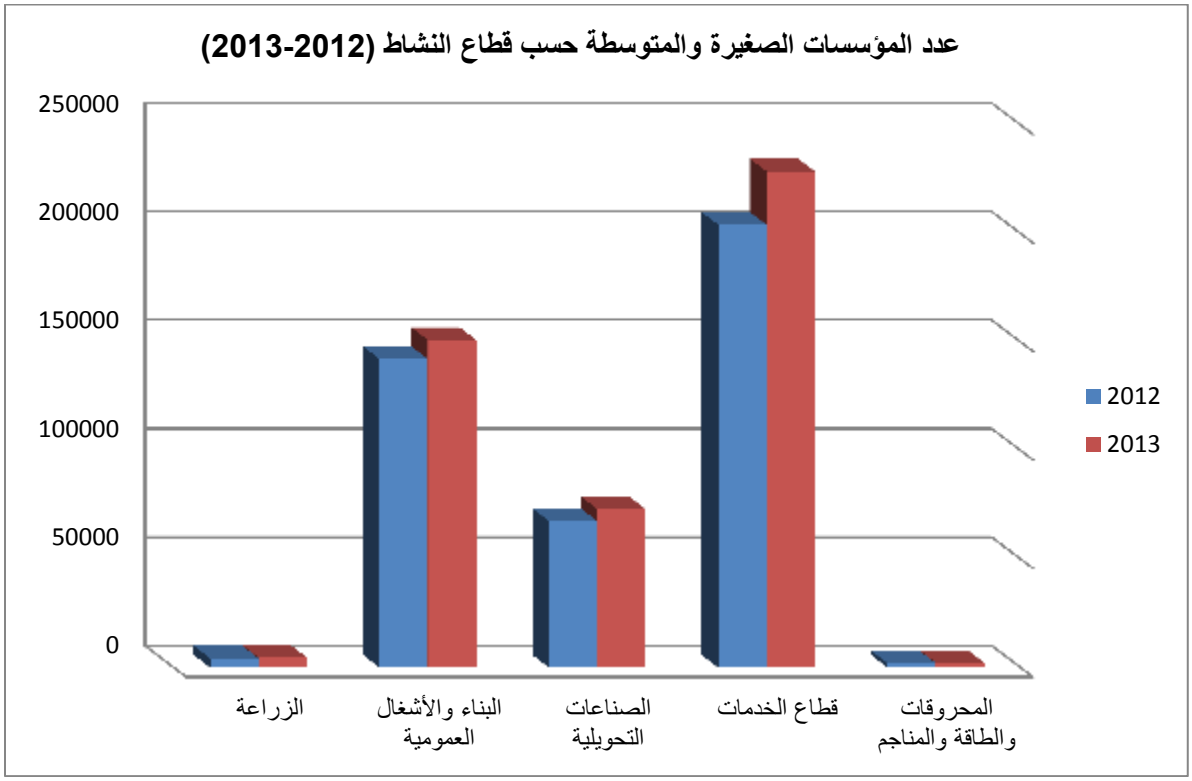

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-3)

يحتل قطاع الخدمات الصدارة من حيث تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقارب نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة به النصف من إجمالي المؤسسات وتقدر بـ228592 مؤسسة بنسبة 49.76٪ سنة 2013، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ثم قطاع الصناعات التحويلية بينما النسبة ضئيلة في باقي القطاعات الأخرى وخلال الفترة (2012 -2013). نجد أن نسبة التطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات تبقى مرتفعة بنسبة 12.03٪ يليه قطاع المحروقات والطاقة و المناجم وخدمات متصلة بنسبة 10.09 ٪ ثم وبنسب متقاربة 7.93 ٪ و 8.18 ٪ في قطاعي الفلاحة والصيد البحري والصناعات التحويلية فبالنسبة لهذا الأخير تحتل فيه (الصناعات الغذائية الصدارة ب 21022 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي بنسبة 39.43 ٪ خلال السداسي الأول

لسنة 2013)[1]، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فقد سجل إنشاء 316 مؤسسة صغيرة متوسطة في الفترة (2012-2013) مقارنة ب 136 في الفترة (2011 -2012) و هذه الزيادة ترجع إلى اهتمام الدولة الجزائرية بهذا القطاع في إطار المحافظة على الثروة الحيوانية و الفلاحية و كل الدعم المقدم للمستثمرين بمختلف أنواعه، وأخيرا نجد قطاع الأشغال العمومية والبناء بنسبة تطور 5.1 ٪ وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى.

من خلال الجدولين السابقين وبالعودة إلى معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية المنشورة في نشرية المعلومات الإحصائية لسنة 2013 تشير إلى 441964 مؤسسة ص و م لسنة 2013 تتوزع كما يلي :

- مناطق الشمال تستحوذ على 59.38 ٪ من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ12573 مؤسسة .
- مناطق الهضاب العليا تستحوذ على 30.54 ٪ من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 5981 مؤسسة .
- مناطق الجنوب تستحوذ على 8.18 ٪ من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ1438 مؤسسة .
- مناطق الجنوب الكبير على 1.91 ٪ من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 316 مؤسسة .

وبالتالي أكثر من نصف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع التجارة تقع في المنطقة الشمالية وهي تعتبر من أكثر المناطق نمو

1 – نشرية المعلومات لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الإستثمار, 2013 ، العدد 23 ،ص19

على المستوى الوطني كما أنه ضمن نفس المنطقة تجد تفاوت كبير في التوزيع وهذا ما ينفي عدم تكافؤ الفرص أي عدم تثمين الموارد المتاحة بنفس الكيفية وهو عكس ما يطلق عليه بالتوازن الجهوي، وعليه للحد من هذا التفاوت يجب إنعاش النمو و خلق مناصب شغل

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل (2002-2014).

بغرض التخفيف من البطالة التي تمس شريحة واسعة من المجتمع الجزائري وفي محاولة لإحتواء مخلفات المرحلة الاقتصادية السابقة التي عرفت عمليات خصخصة للمؤسسات العمومية وما إنجر عنها من تسريح للعمالة، وبغرض"إعادة إدماجهم في سوق العمل واستغلال المهارات المكتسبة، عمدت الجزائر كغيرها من دول عديدة إلى التحفيز على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعد من أحد محاور سياسة الدولة في مجال البرامج الاستثمارية العمومية كونها قادرة على استيعاب العمالة بكافة مستوياتها وأشكالها خاصة اليد العاملة غير الماهرة والتي تفتقر للخبرة والمؤهلات العلمية، وكذا تميزها بتكاليف متواضعة" [1] ، مما انجر عنه انخفاض في نسب البطالة من (27.3 ٪ سنة 2001 إلى حدود 9.8 ٪ سنة 2013)[2]

الجدول التالي يبين لنا مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية في توفير مناصب شغل ابتداءا من 2002 الى 2014 حيث كان صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 هو نقطة التحول في هذا القطاع.

1- يمينة بن دبية : دراسة تقييمية للبرامج الاستثمارية العامة و أثرها على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تركيبها القطاعي و نمو قيمتها المضافة و نسبة مساهمتها في الناتج المحلي و تزايد قدرتها الوظيفية للعمالة ، مداخلة في المؤتمر الدولي بعنوان تقييم آثار الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف 1 – الجزائر –سنة 2013 ،ص 09 .

2 – التقرير السنوي للديوان الوطني للاحصائيات ، سنة 2013 ، ص 01 .

الجدول رقم(3-4): تطور عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (2002-2014)

	2002	نسبة التطور %	2003	نسبة التطور %	2004	نسبة التطور %	2005	نسبة التطور %	2006	نسبة التطور %
المؤسسات الخاصة	538055	/	550386	2.3	550386	7.69	888829	49.94	977942	10.02
المؤسسات العامة	74764	/	74764	0	71826	-3.92	76283	6.2	61661	-19.16
الصناعات التقليدية	71523	/	79850	11.6	173920	11.78	192744	1.08	213104	1.05
المـــجموع	684341	/	705000	3.01	838504	18.93	1157856	38.1	1252647	8.18
	2007	**نسبة التطور %**	**2008**	**نسبة التطور %**	**2009**	**نسبة التطور %**	**2010**	**نسبة التطور %**	**2011**	**نسبة التطور %**
المؤسسات الخاصة	1064983	8.9	1233073	15.78	1363444	10.57	1577030	15.7	1676111	6.28
المؤسسات العامة	57146	-2.8	52786	-7.62	51635	-2.18	48656	-5.8	48086	-1.2
الصناعات التقليدية	233270	9.45	254350	9.03	341885	34.26	/	/	/	/
المـــجموع	1355399	8.2	1540209	11.9	1756964	14.1	1625686	-7.47	1724197	6.05
	2012	نسبة التطور %	2013	نسبة التطور %	*2014	نسبة التطور %				
المؤسسات الخاصة	1800922	7.44	1869363	8.17	1953636	8.49				
المؤسسات العامة	47375	-1.49	46132	-4.71	48256	1.86				
الصناعات التقليدية	/	/	/	/	/	/				
المـــجموع	1848117	7.18	1915495	3.6	2001892	8.23				

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- يمينة بندبية:مرجع سابق،ص10

- نشرية االمعلومات لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار،رقم 23،24 سنة 2013،2014

* الى غاية نهاية السداسي الاول

الشكل رقم (3-3): تطور مناصب الشكل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة من 2002الى2013

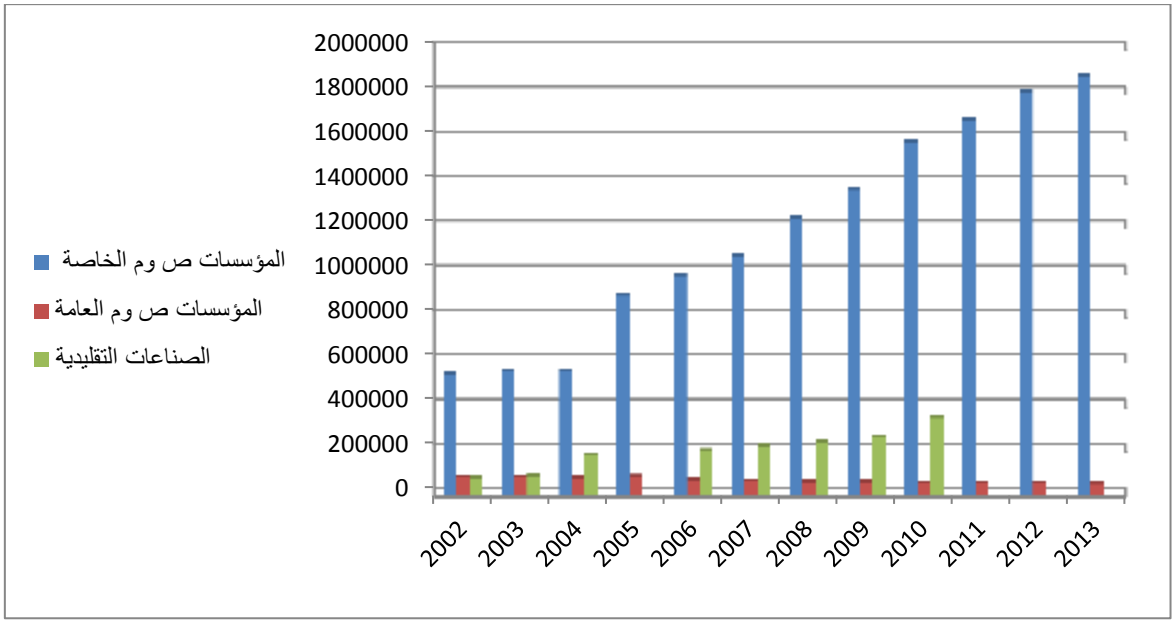

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(3-4)

من الجدول رقم (3-4) والمنحنى رقم (3-3) نسجل ارتفاع مستمر في تعداد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث انتقلت من سنة 2002 من 684341 منصب شغل إلى 2001892 سنة 2014 أي ما يفوق الضعف خلال 12 سنة و هي نسبة تطور معتبرة مع انخفاض طفيف سنة 2010 و يعود ذلك لكون الوزارة الوطنية أصبحت وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار بعد أن كانت سابقا وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ، ما يرفع وصاية الوزارة الجديدة عن الصناعات التقليدية و ذلك ما يخفض حجم العمالة في هذه السنة ، مع أعلى مستوى تشغيل عرفته سنة 2009 حيث ساهمت الصناعات التقليدية بتوفير ما يعادل 341885 منصب شغل في هذه السنة ، وهذا بالتوازي مع الارتفاع المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

كما لاحظنا من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة هي التي تساهم بأكبر نسبة في التشغيل حيث بلغ عدد مناصب الشغل التي توفرها هذه المؤسسات إلى غاية السداسي الأول لسنة 2013 حالي 1869363 منصب عمل أي ما نسبته 97.59 ٪ من إجمالي المناصب في حين تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في التشغيل ضئيلة وذلك بنسبة 2.41 ٪ فقط من إجمالي مناصب العمل .

ولتبيان حقيقة التطور والنمو من سنة إلى أخرى على حجم التشغيل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وبالتالي معرفة مدى تمكن هذه المؤسسات من تقليص حجم البطالة ستعين بالمنحنى التالي والذي يبين تطور حجم التشغيل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الشكل رقم(3-4): معدل النمو في مناصب الشغل المصرح به لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2003ا الى2013

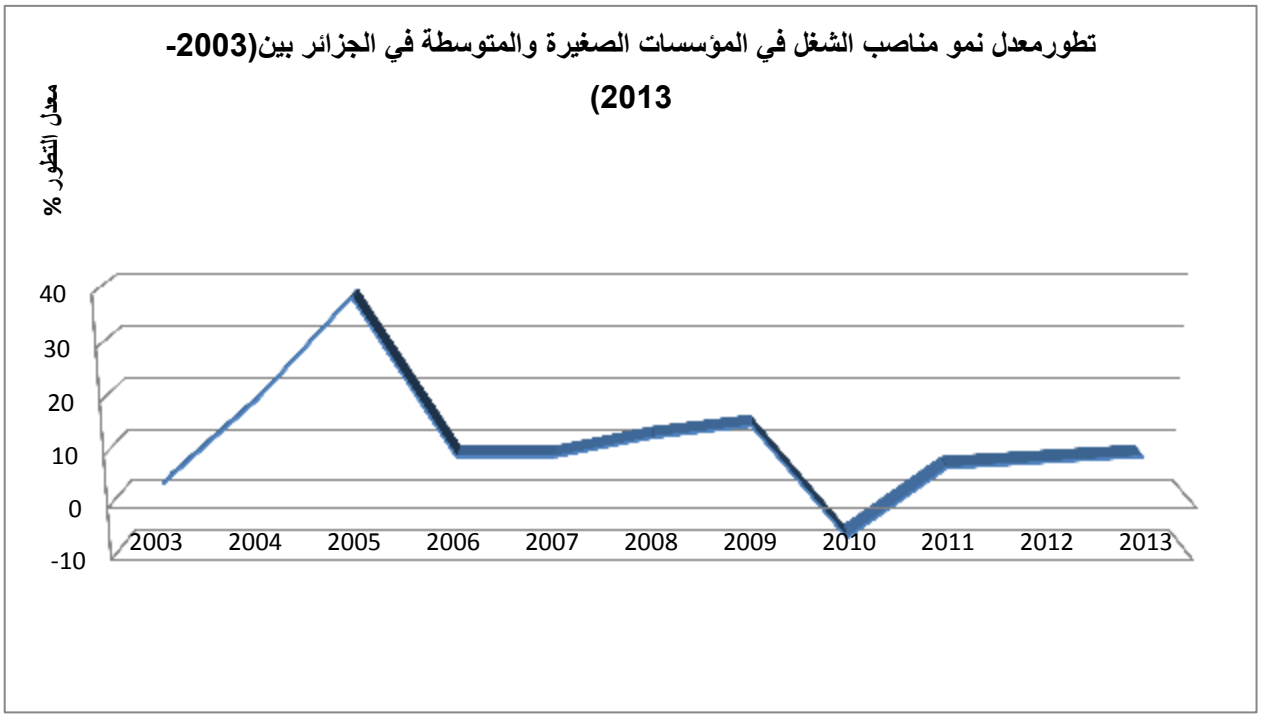

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول(3-4)

يلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أن معدل نمو مناصب الشغل المصرح بهم لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بلغ أعلى مستوى له سنة 2005 عن سنة 2004 حيث بلغ 38.1 ٪ ليعرف بعد ذلك انخفاض ثم يعاود الارتفاع المستمر إلى غاية 2010 حيث بلغ أدنى مستوى له والسبب أن " الوزارة المعنية أصبحت وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بعد أن كانت سابقا وزارة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ما يرفع وصاية الوزارة الجديدة عن الصناعات التقليدية ".[1] ليعاود ارتفاعه السنوي من 7.47- ٪ سنة 2010 إلى 7.82 ٪ سنة 2013 يعكس النتائج الايجابية لسياسة الدولة في مجال البرامج الاستثمارية العمومية المسطرة التي يعد التحفيز على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم محاورها.

لقد سجلنا من خلال الاحصائيات والبيانات المعطاة وتحليل المنحنيات البيانية، دورا ايجابيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التشغيل إلا ان هذه النتائج تبقى ضئيلة مقارنة بمعدلات البطالة المسجلة والمدخلات الهائلة المرصودة.

[1] - يمينة بن دبيبة ،مرجع سابق ، ص 10 .

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي في الجزائر.

بما ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في توفير مناصب الشغل يعني ذلك أنها تؤدي دور جد معتبر من حيث مساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق الناتج الداخلي الخام ،كون الاقتصاد الجزائري يرتكز عليها بشكل أساسي و ذلك خارج قطاع المحروقات .

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

(2001-2014)

ان تباطؤ النمو الاقتصادي من جديد بعد الانتعاش الذي سجله سنة 2012 بنسبة بمعدل 2.8 ٪ سنة 2013 مقابل 3.3 ٪ سنة 2012 ، بهذا يكون قد سجل نمو معادلا لذلك الذي سجله في 2011 فباستثناء قطاع المحروقات الذي يعيش مرحلة ركود ، يبقي النمو خارج قطاع المحروقات معتبرا بمعدل 7.1 ٪ السابقة و هذا راجع لازدياد النسيج الاقتصادي كثافة بضم 994000 مؤسسة صغيرة و متوسطة حيث تم إنشاء ما يقارب 60500 مؤسسة بين السداسي الأول من سنة 2012 و السداسي الأول من سنة2013 .[1]

الجدول التالي يبين لنا مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام داخل وخارج قطاع المحروقات.

[1] – التقرير السنوي لبنك الجزائر ، التطور الاقتصادي و النقدي ، نوفمبر ، 2013 ، ص 26 .

جدول رقم (3–5): نسبة مساهمة المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام داخل وخارج قطاع المحروقات

		2008	2009	2010	2011	2012
مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	خارج قطاع المحروقات	٪65	٪70	٪72	٪75	٪76.5
	داخل قطاع المحروقات	٪0.01	٪0.02	٪0.003	٪0.004	٪0.003

المصدر: حورية بالاطرش : تحليل المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أثره على الإبداع والتنمية الاقتصادية ، مداخلة في المؤتمر الدولي تحت عنوان تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ، الجزائر سنة 2013 ، ص21 .

من خلال الجدول أعلاه اتضح ان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام هي خارج قطاع المحروقات حيث لم تتعدى نسب مساهمة هذه المؤسسات 1٪ وكانت اقرب الى الصفر، هذا راجع للخصائص التي تميز بها هذه المؤسسات من انخفاض رأسمالها الى عدد عمالها القليل وهو ما يتناقض مع التكاليف الكبيرة التى يحتاجها الاستثمار في قطاع المحروقات .

اما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات فسنوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول (3 –6):معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (2001 –2014)

الوحدة : %							
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
7	5.4	6	5	6.6	6.5	/	معدل نمو PIB خارج قطاع الحروقات
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
5.6	7.1	7.2	6.2	6.3	9.6	6.7	معدل نمو PIB خارج قطاع الحروقات

المصدر: من إعداد الطالبة بالعتماد على نشرية الديوان الوطني للإحصائيات ، رقم 739 ،2015 ،ص14

الشكل رقم (3-5): معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (2001 -2014)

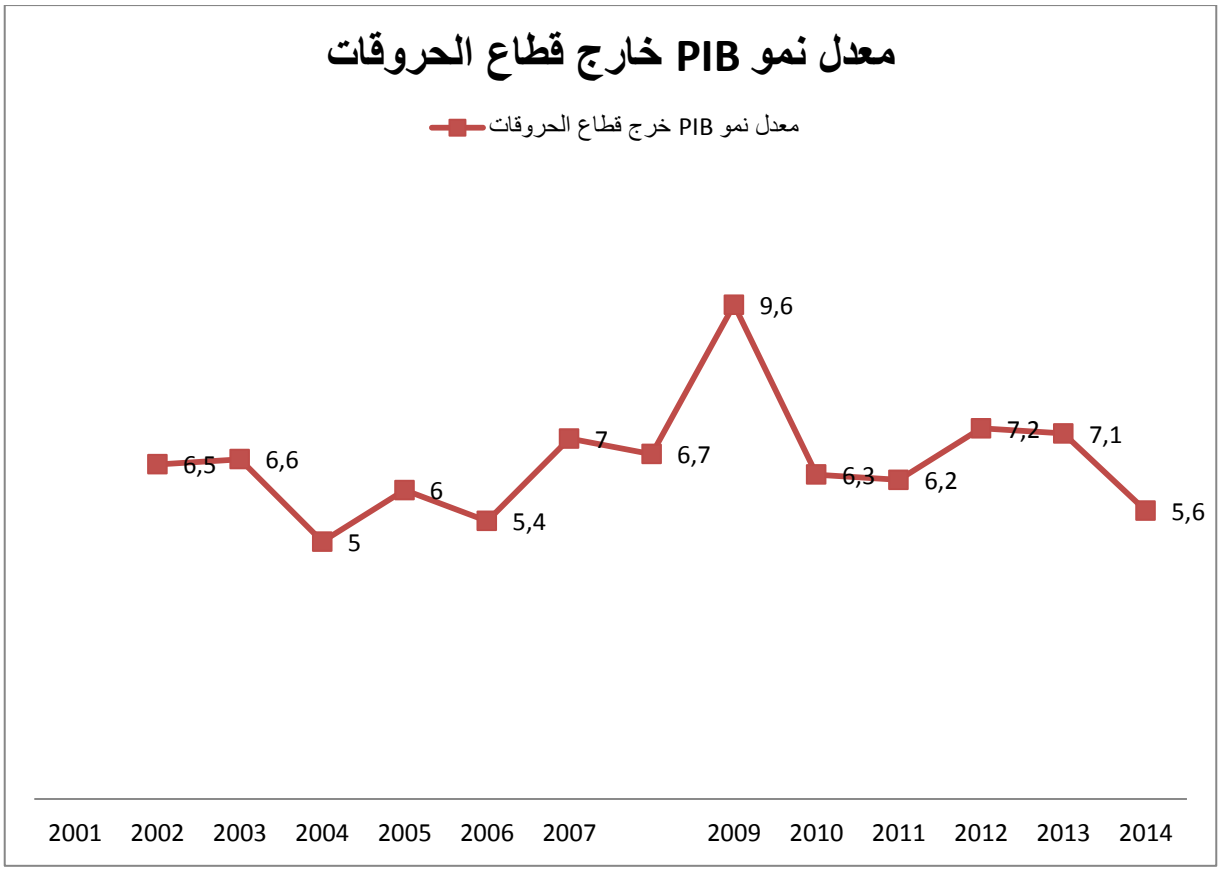

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعماد على معطيات الجدول رقم(3-6)

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع معدلات نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بين سنة 2001 و2009 من 6 %إلى 9.3% وهي أعلى نسبة سجلها طيلة الفترة 2005 إلى 2014 .إضافة إلى هذا فقد عرف نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات تباطؤا ملحوظا سنة 2014 اذ إنتقل معدله الى 5.6% مقابل 7.1% سنة2013 فسجل ما قيمته 12547.9 مليار دينار جزائري سنة 2014 مقابل 11675.8 مليار دينار سنة 2013. وذلك بفعل تثاقل وتيرة النمو في قطاعات الفلاحة والبناء والاشغال العمومية والري. كما شهد الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات نمو متذبذب وغير مسقر في جميع القطاعات طوال الفترة الممتدة من سنة 2001 الى سنة 2014.

الجدول (3- 7):تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية بين (2001-2012)

السنوات	الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الخاصة (مليار دينار جزائري)	النسبة%	الناتج الداخلي الخام المؤسسات العمومية (مليار دينار جزائري)	النسبة%	المجموع
2001	1560.2	76.4	481.5	23.6	2118.1
2002	1679.1	76.9	505	23.1	2261
2003	1884.2	77.4	550.6	22.9	2512.2
2004	2146.7	78.2	598.65	21.8	3093.9
2005	2364.5	78.4	651	21.6	3093.9
2006	2740	80	704	20	3524
2007	3153.7	80.8	749.86	19.2	3984.36
2008	3574.07	83.8	760.92	16.2	4418.79
2009	4162.02	83.6	816.8	16.4	5062.42
2010	4681.68	84.97	827.53	15.02	5594.18
2011	5137.46	84.77	923.34	15.23	6145.57
2012	5813.02	87.99	793.38	12.02	6694.39

المصدر: من إعداد الطالبة بالعتماد على نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لسنوات:2008، 2011،2014.

الشكل رقم (3-6): تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين (2001-2012)

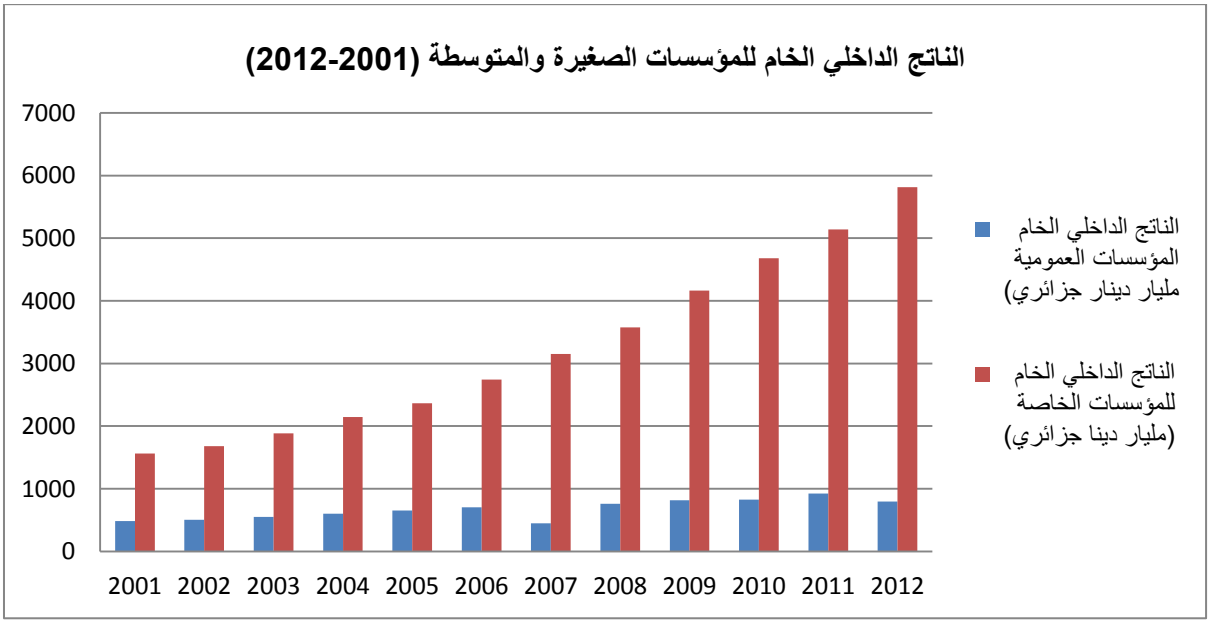

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (3-7) .

تشير المعطيات المبينة في الجدول (3–6) والجدول (3– 7) والمنحنى البياني رقم(3–6) إلى تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي اتجاه الفترة (2001–2011) حيث ارتفعت قيمة الناتج الداخلي الخام من 2041.7 مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى قيمة 6060.80 مليار دينار جزائري سنة 2011 أي زيادة نسبة 190 ٪ مقارنة بسنة 2001 ، كما نلاحظ تنامي مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسب معتبرة حيث قدرت سنة 2001 بـ 76 ٪ وفي سنة 2005 وصلت إلى 78.4٪ وقدرت سنة 2010 بـ84.97 وهو ما يعادل مساهمة إجمالية تقدر بـ4681.68مليار دينار جزائري وحافظت على هذا التطور حيث سجلت سنة 2012نسبة مساهمة للقطاع الخاص بـ87.99 ما مقداره 5813.02 مليار دينار جزائري والذي يمكن تفسيره بالثقل الإقتصادي والإجتماعي لها بالإضافة الى اتجاه الجزائر نحو المزيد من الإنفتاح والتحرير الإقتصادي وتطبيق ميكانيزمات اقتصاد السوق وفتح باب الاستثمار أمام الخواص.

أما مؤسسات القطاع العام فمساهمتها محدودة و لا تتعدى بالمتوسط نسبة 19.9 ٪ وضمن حدود الفترة 2001 – 2011 انخفضت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية من 23.6 ٪ سنة 2001 إلى 12.02٪ سنة 2012 ويعود هذا التراجع الى عدم قدرة هذا القطاع على مسايرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق تحت وقع تحرير التجارة الخارجية وعولمة الإقتصاد، كما يعد هذا الإنخفاض في نسب مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات مؤشرا لمدى الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي وعليه فإن توسيع عدد الاستثمارات الخاصة يعد أمرا ضروريا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا بتوفير الدعم اللازم و التمويل .

إن الأرقام المقدمة تعتبر مؤشرا جيد على نجاح التجربة، وأن المجتمع قد تكيف بشكل سريع مع التغيرات الاقتصادية للجزائر رغم الثقل الكبير الذي يسود عمل الحكومات المتعاقبة

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية لا يمكن الحكم عليها في هذه المرحلة ولكن يجب إعطائها المزيد من الوقت لكي تنموا بشكل أفضل.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.

مهما تحدثنا عن تنمية اقتصادية و مهما رصد لها من مدخلات إلى أن الحديث عن تنمية حقيقية لا يكون إلا عند تسجيل مخرجات (قيمة مضافة حقيقية معتبرة التي تعكس مدى مردودية السياسة المنتهجة من طرف الدولة ، حيث تمثل القيمة المضافة المقياس الفعلي لمدى حجم المؤسسة و معيار تقييمي للأهمية الاقتصادية للمؤسسة ، بالتالي هي الثروة التي تنشأ من الجهد الحقيقي للوحدة الاقتصادية و جهد العاملين .[1]

الجدول رقم (3-8) : تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الملحق (01)).

الشكل رقم (3-7) : تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2003-2011) .

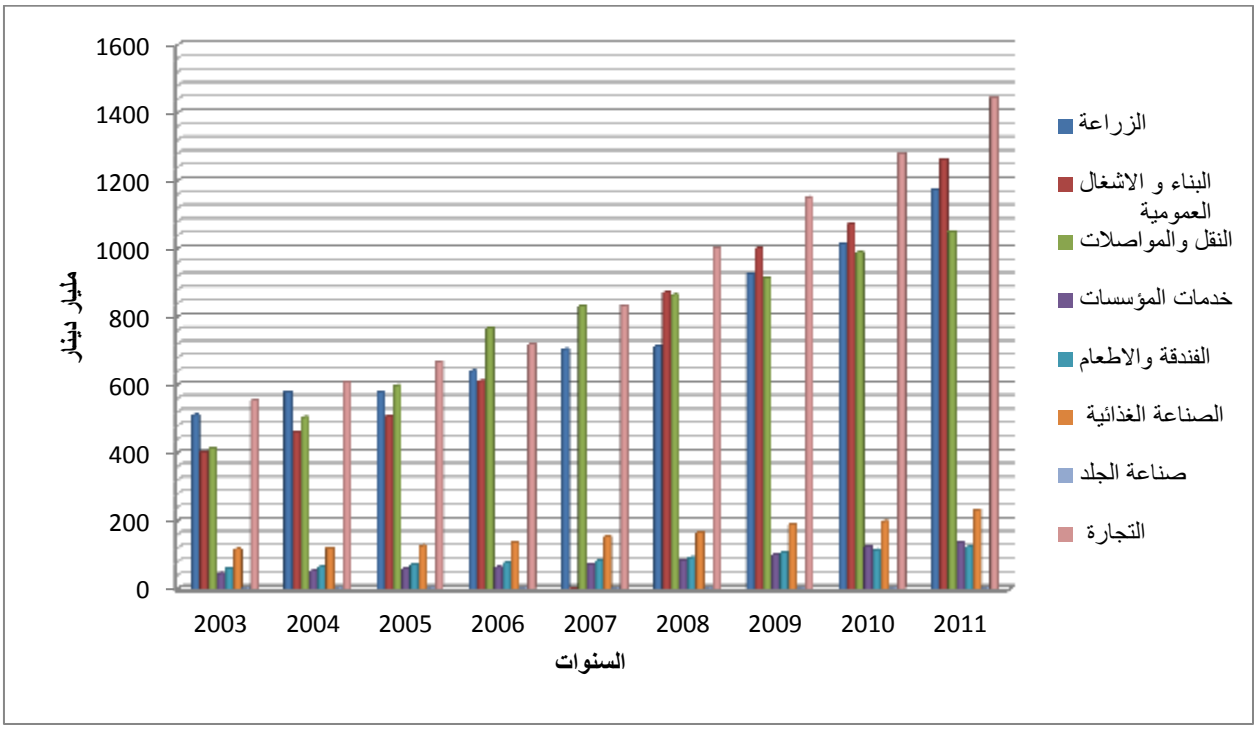

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (01)

[1] – بن دبية يمينة : مرجع سابق ، ص 13 .

نلاحظ أن القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يساهم بنسب تتراوح بين 80٪ الى 88٪ من القيمة المضافة و قد بلغت 88.27٪ سنة 2011 و يسيطر القطاع الخاص بشكل كامل على بعض القطاعات مثل الفلاحة و الصيد البحري و صناعة الجلود ، فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص الفلاحي 1166 مليار دينار جزائري و في قطاع البناء و الأشغال العمومية بلغت مساهمة القطاع الخاص 1091 مليار دينار جزائري أما في قطاع النقل والمواصلات فبلغت مساهمة القطاع الخاص 861 مليار دينار جزائري مقابل 189 مليار دينار جزائري للقطاع العام ، بينما لا يزال القطاع الصناعي في نمو بطئ نوعا ما مقارنة ببعض القطاعات فلم تتعد مساهمته 200 مليار دينار جزائري ، أما أكبر مساهمة في قطاع التجارة حيث تمثل مساهمة القطاع الخاص 1359 مليار دينار جزائري ، و هي نتيجة حتمية لتخلي الدولة في شكل المؤسسات العمومية على قطاع التجارة منذ نهاية الثمانينات و توجه الكثير من المستثمرين نحو هذا القطاع لسد العجز الذي تركته الدواوين المختصة في مجال التجارة .

كشفت آخر تقارير الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر أن قطاع الفلاحة سجل نموا بـ2.5% وهو النمو الأضعف الذي سجله منذ سنة 2009 السنة التي عرف فيها الذروة القصوة بمعدل نمو 21.1% يعد الذروة التي عرفها سنة 2003 بمعدل نمو 19.5% ,إن نمو قطاع الفلاحة قد تأثر بشكل كبير بالتراجع الشديد الذي عرفه إنتاج الحبوب والمقدر بـ (-30)% سنة 2014 مقابل (-4)% سنة 2013 , بالرغم من هذا التباطؤ إلا أن مساهمة قطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري والتي بلغت من 1771 مليار دينار جزائري سنة 2014, تبقى إيجابية بفضل الاداء الجيد الذي عرفه الإنتاج النباتي خارج الحبوب وأيضا الإنتاج الحيواني وهذا راجع للإرتفاع عدد المؤسسات الصغيرة الخاصة المهتمة بهذا النوع من الإنتاج كتربية الدواجن والمواشي وإرتفاع عدد المشاتل، بدوره عرف نمو قطاع البناء والأشغال العمومية والري تباطؤ نسبي إذ إنتقل من 8.6% سنة 2012 الى 7.1% سنة 2013 ثم إلى 6.9% سنة 2014 وهذا راجع لسياسة التقشفية التي إنتهجتها الحكومة الجزائرية نتيجة الإنخفاض المستمر في

أسعار البيترول,أما القطاع الصناعي والذي يساهم بـ5%من القيمة المضافة في الجزائر نما بـ3.9% سنة 2014 مقابل 4.1% سنة 2013 وذلك بسبب تراجع نشاط الصناعات الفولاذية والمعدنية والكهربائية والكميائية, وعلى نفس الوتيرة نما قطاع الخدمات التجارية بمعدل 8% سنة 2014 .

إن المتتبع لتطور القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية المختلفة يلاحظ أن القطاع الخاص بدأ يكون قاعدة اقتصادية مهمة يجب دعمها بشكل ملموس، خاصة فيما يتعلق بتطوير الأسواق ومجالات التسويق، وغلق الأبواب تدريجيا على الاقتصاد الموازي الذي يمثل القوة المهمة التي تدمر القطاعات الاقتصادية الناشئة، إن الجزائر بحاجة ماسة لتقوية القطاع الخاص لكي يمتص الفراغات التي تركها القطاع العمومي منذ عشريتين، بوضع قواعد حماية دقيقة للقطاعات الاقتصادية الناشئة في الجزائر، فقد يرى في الحماية أنها ضد التوجهات العالمية للتجارة، ولكن لو نلاحظ الاقتصاد الجزائري فإننا نجد هدفه الأساسي هو الوصول إلى تغطية العجز الكبير في مجالات الزراعة الخدمات والصناعات الخفيفة التي تستهلك الكثير من الموارد، وبالتالي فإن قواعد التجارة العالمية لا تعني الجزائر بشكل كبير لأننا لا نعتقد أن للجزائر قدرات تصديرية كبيرة خاصة على المدى المتوسط.

المطلب الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات

قبل تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الإجمالية للجزائر من المهم إلقاء نظرة على واقع الصادرات خارج المحروقات قصد إعطاء فكرة عن حجم ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات ، و يمكن إبراز ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (3-9) :تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (2001 -2013).

السنوات	2001	2002	2003	2005	2006	2007
قيمة الصادرات(مليون دينار جزائري)	648	734	673	907	1184	1332
معدل النمو %	-	19	-8	16.13	30.54	12.5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة الصادرات (مليون دينار جزائري)	1937	1066	1526	2062	2062	2165
معدل النمو %	45.42	-44.96	43.15	35.12	-	4.99
نسبة المساهمة في الصادرات الكلية %	2.44	2.35	2.67	2.8	2.86	3.28

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والاعلام الآلي للجمارك (CNIS).

الشكل رقم (3-8):الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (2001 -2013).

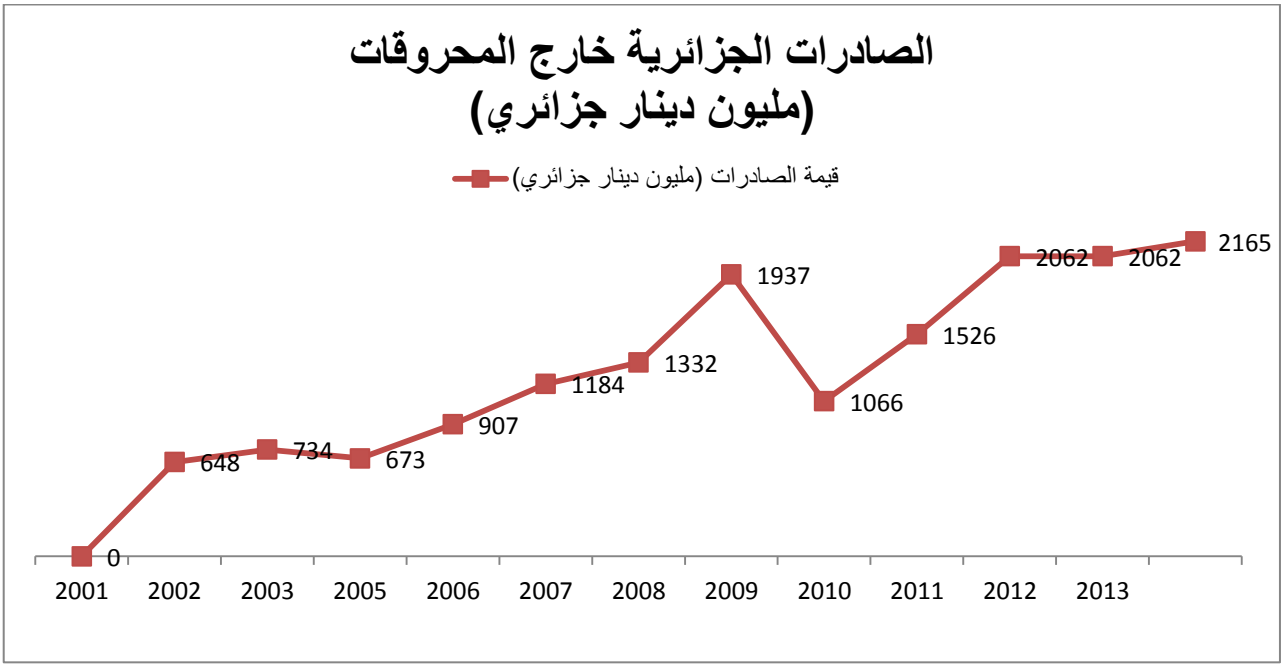

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (3-9)

يلاحظ من الجدول رقم (3-9) أن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات لم تتعد 3٪ طوال الفترة (2008-2013) حيث تراوحت نسبتها ما بين 2.3٪ و 3٪ ، وقد مثلت سنة 2009 أدنى حصيلة لها قدرت بـ 2.35%، كما سجلت هذه

السنة معدل نمو سالب قدر ب(44.96-) وقد أرجع المحللون هذا الانخفاض إلى الأزمة العالمية التي أثرت بشكل أو بآخر على اقتصاديات العالم و بدرجات متفاوتة، من بين أهم أشكال التأثير تكمن في انخفاض العوائد النفطية بالنسبة للدول المصدرة له، كما سجلت (-8%) سنة 2003، وهذه النسبة السالبة تعود اساسا الى التوتر الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط مع غزو العراق، مما أرغم العديد من الدول إلى وقف صادراتها بإتجاه المنطقة، بينما تم تسجيل أعلى قيمة للصادرات خارج المحروقات كانت سنة 2012 إلى 2013 بلغت 3.28% أي ما يعادل 2165 مليون دولار أمريكي، وهذه النسبة المسجلة لا تعبر عن إرتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات بل عن انخفاض قيمة صادرات قطاع المحروقات لهذه السنة نتيجة لإنخفاض اسعار البترول وكذا انخفاض الطلب عليه.

وقد تم إتخاذ جملة من الإجراءات لحل مشاكل التصدير في الجزائر من بينها:

إنشاء شهادة المصدر لصالح كل شخص طبيعي أو معنوي مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري، ويقوم بعملية تصدير لبعض المنتجات، حيت أصبحت شرطا ضروريا لتصدير التمور والجلود الخام، نفايات الحديد والصلب والفلين الخام، وذللك حماية لسمعة الإنتاج الوطني في الخارج بعد التلاعب الملاحظ في كيفية تقديم هذه المتنجات في الأسواق الدولية من حيث التغليف والتعبئة والأسعار.

- إنشاء ملف وطني على مستوى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية، من أجل إحصاء المتعاملين الإقتصاديين المصدرين الذين يقيمون في الجزائر، ويكونوا قد قاموا بعملية تصدير خلال ثلاث سنوات ما يعادل مبلغ01 مليون دينار على الأقل (حيث يستفيدون مجانا ودوريا من جميع المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية محل الإهتمام).

- انشاء شركات متخصصة في التصدير بهدف التغلب مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللإستفادة من التسهيلات الإئتمانية التي تمنح للشركات المتخصصة في التصدير ،وبالتالي تمكنها من الساهمة في تنمية الصادرات.
- انشاء ممثلين تجاريين على مستوى السفارات في الخارج،للتعريف بالمنتوج الوطني في الخارج.
- عصرنة إدارة الجمارك،على مستوى آليات العمل بما يتنايسب مع التحولات الإقتصادية الدولية وتسهيل الإجراءات الجمركية العامة في قطاع التصدير.

2- هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في الفترة (2008-2013)

إن قدرة الدول في المحافظة على حصتها في الأسواق تتوقف على عدد السلع المصدرة ومدى وجود الطلب عليها،حيث يعتبر التنوع السلعي للصادرات بلد معين مؤشرا على قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.[1]

بالإسقاط على حالة الجزائر وتحديدا الصادرات خارج المحروقات نجد أنها تتكون حسب أهميتها النسبية من المنتجات نصف مصنعة ، المواد الخام ، المواد الغذائية، السلع الاستهلاكية (غير الغذائية)، المعدات الصناعية والمنتجات الفلاحية.[(2)] والجدول التالي يوضح نسب هذه السلع خلال الفترة الممتدة من سنة(2008-2013).

1 – أحمد منتوري ،حمزة عوادي: "نحو صياغة إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "مجلة الإستراتيجية و التنمية ، العدد 07 ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، جويلية 2014 ، ص 15.

2- جمال منتوري ، حمزة عداوي: "نحو إنشاء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية " ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، المجلد 7 ، العدد 02 ، جامعة غرداية ، (2014) ،ص 48.

الجدول رقم (3-10): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2008-2013)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	معدل التطور%
مواد غذائية	119	113	315	355	315	402	19.96
منتجات خام	334	170	94	161	168	109	5.41
مواد نصف مصنعة	1384	692	1056	1496	1527	1458	72.93
تجهيزات فلاحية	1	-	1	-	1	-	0
معدات صناعية	67	42	30	35	32	28	1.39
مواد استهلاكية	32	49	30	15	19	17	0.84
المجموع	1937	1066	11526	2062	2026	2165	100

المصدر: المركز الوطني للاحصائيات والاعلام الآلي للجمارك (CNIS). **الوحدة** : مليون دينار جزائري

الشكل رقم (3-9): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2008-2013)

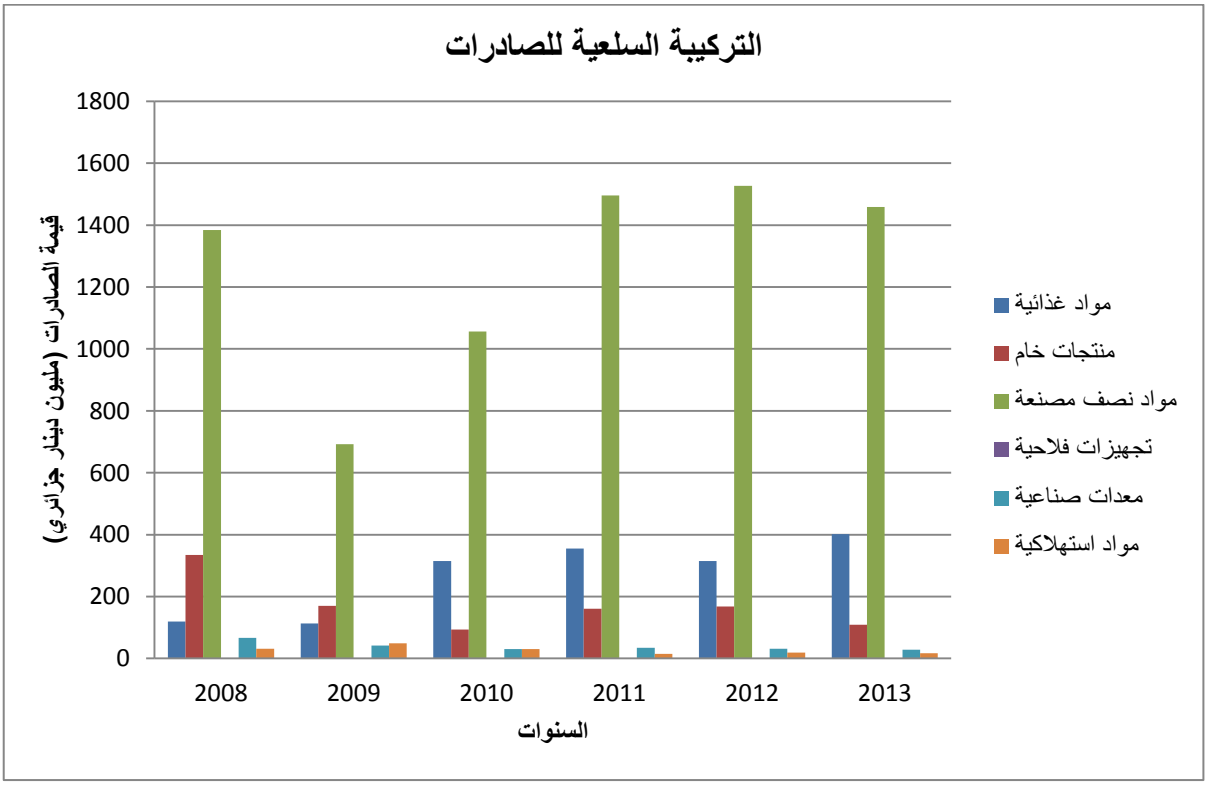

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (3-10)

بالنظر إلى الجدول رقم (3-10) أعلاه المتعلق بالتنوع السلعي للصادرات الجزائرية ومع الأخذ في الحسبان توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي يتركز جلها في قطاع الخدمات و الشغال العمومية مع ضعف كبير في قطاع الصناعات التحويلية و الزراعة -أنظر الشكل رقم (3-2)- و اللذان يشكلان تكلفة كبيرة في الواردات الجزائرية ، تتولد قناعة بضآلة توجه هذا النوع من المؤسسات نحو التصدير نتيجة تركيزها في قطاعات لا تتيح لها تقديم إنتاج قابل للتصدير في الأسواق الدولية إذ تشير الأرقام إلى مساهمة متواضعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في قطاع الصادرات (حيث لم تتعدى نسبة المساهمة 30٪ من إجمالي الصادرات خارج المحروقات سنة 2007 أي ما مقدار 1.7 ٪ من إجمالي الصادرات)[1].

وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما تم مقارنتها بدول نامية أخرى كالفيتنام مثلا تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع التصدير ب 20 ٪ علاوة على ذلك فإن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية المصدرة (أي التي توجه إنتاجها نحو التصدير) بنحو 500 مؤسسة سنة 2007 [2] . وتتوزع صادرات هذه المؤسسات على المنتجات نصف المصنعة والمواد الخام ، التجهيزات الصناعية ، السلع الغذائية ، السلع الاستهلاكية والتجهيزات الفلاحية بنسب: 7٪،6.75 ٪، 6.75٪ 5.25٪،3.5 ٪، 2.75 ٪ على التوالي، وتجدر الإشارة أن الوضعية السابقة خلال سنة 2009 لم تتغير كثيرا، حيث أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التصدير بلغ 489 مؤسسة أي ما يعادل0.1٪من إجمالي المؤسسات وتقدر حصتها بـ 1.04 مليار دولار ما يمثل نسبة 2.5٪ من الصادرات.[3]

[1] - أحمد خنتور و حمزة عداوي : مرجع سابق ، ص 17 .

2- جمعي عماري: إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ،أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة 2010/ 2011 ، ص 198 .

3- دواري إبراهيم: آليات تدويل المؤسسات ص و م خلال الفترة 2001-2009 ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشلف ، 2011 ، ص 105 .

3- مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص (2008-2013)

بالرغم من مختلف المجهودات المبذولة لترقية الصادرات إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيف،وقد ظهر هذا الضعف من خلال مقارنة قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات بواردات القطاع الخاص .

الجدول رقم (3-11): مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص (2008-2013)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة الصادرات (مليون دينار جزئري)	1937	1066	1526	2062	2062	2165
قيمة الواردات (مليون دينار جزائري)	46801	46453	40212	39103	39479	40212

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (3-10): مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص (2008-2013)

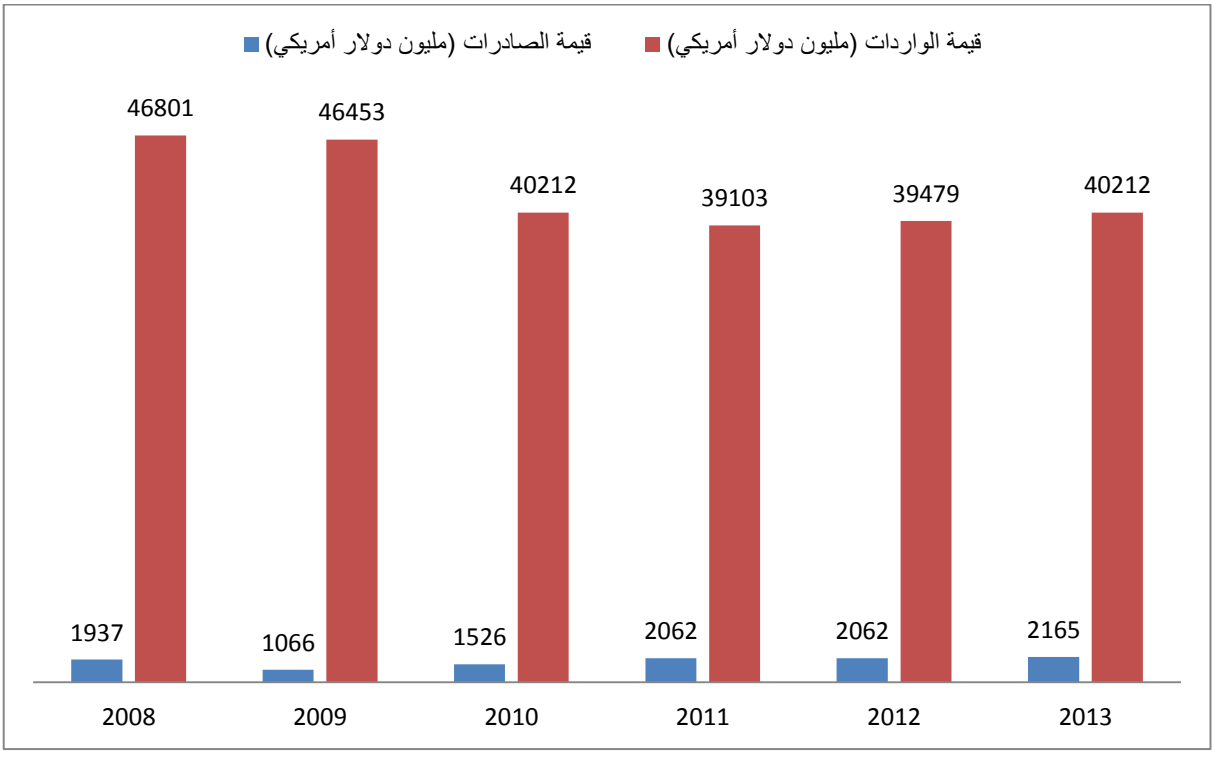

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (3-11)

من خلال مقارنة الصادرات خارج المحروقات والواردات للقطاع الخاص خلال الفترة 2001-2013 ، نلاحظ أن الواردات أكبر بكثير من نظيرتها للصادرات خارج المحروقات. حيث لم تتعدى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلي نسبة 3.9% مما يدل اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات.

وعليه بالرغم من الانجازات التي قامت بها هذه المؤسسات خاصة في الجزائر سواء من حيث تطور عددها وخلقها مناصب شغل إضافة إلى التطور الايجابي للقطاع الخاص الذي يعد مصدر أساسي للقيمة المضافة و لكن قدرة تلك المؤسسات على المنافسة ضد العالم الخارجي محدودة و ذلك راجع لاستحواذ الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات ففي سنة 2013 قدرت النسبة بـ97 ٪ ونسبة الصادرات غير النفطية قدرت بـ3 ٪ ، هذا رغم التطور الحاصل في قطاعي البناء والأشغال العمومية و الخدمات .

خلاصة

إن توسع مجالات النشاط التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإزدياد أعدادها حسب فروع النشاط الاقتصادي كان نتيجة لدعم الدولة لبعض القطاعات والسياسة الاستثمارية للدولة والتي شجعت الكثير من المستثمرين على المستوى الوطني في ظل تحسين وتهيئة الكثير من المواقف ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي وهذا ما جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل فعال في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في تكوين المؤشرات الاقتصادية كالدخل القومي ، القيمة المضافة والاستثمار، وكذا إستيعاب عدد كبير من العمالة في سوق العمل الوطنية ومساهمتها في النشاط التجاري الخارجي للوطن وبالتالي في التنمية الاقتصادية للجزائر .

خاتمة

خاتمة :

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام كبير خلال وضع السياسات الاقتصادية في مختلف دول العالم المتقدم منها والنامي على حد سواء، حيث تؤكد تجارب العديد من هذه الدول على أن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد حقق تطور نوعي ملحوظ على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطبيعتها لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة أو تقنيات معقدة مما يجعل تخصصها في مجال محدد والسيطرة عليه أمر في متناول اليد .

أما الجزائر وانسجاما مع توجه سياستها الاقتصادية نحو التنويع الاقتصادي وإدراكا منها بأهمية الدور المرتقب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، قامت بعدة مبادرات تهدف لتشجيع مثل هذه المؤسسات نظرا لما يمكن أن تلعبه مستقبلا إذا ما حظيت بالعناية الكافية، ويظهر ذلك من خلال اتخاذ الجزائر العديد من الآليات و السياسات في مجال ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء هياكل تهتم خصيصا بدعم وتأهيل هذه المؤسسات في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي .

و ككل الدراسات يجب أن تخلص في الأخير إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها، وذلك من خلال معرفة في ما إذا تم تأكيد الفرضيات أو نفيها مع تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي نرى أهميتها مع اقتراح مجموعة من المواضيع تجسد آفاق هذه الدراسة.

1- النتائج:

توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها إلى مجموعة من النتائج:

أ- النتائج النظرية:

بعد معالجتنا لمختلف جوانب النظرية والإحصائية للموضوع توصلنا للإجابة عن الأسئلة المطروحة إذ تعتبر إختيار لفرضياتها كما يلي :

- ✓ على الرغم من إختلاف وتباين التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالرغم من إختلاف الدول والهيئات على إعطاء تعريف موحد لهذه المؤسسات إلا أنها تتفق في مجملها على أهمية هذا القطاع والدور التنموي الكبير الذي تؤديه جميع الأرصدة.
- ✓ إن من ابرز مقومات ظهور وإنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كون هذه المؤسسات لا تحتاج إلى رأسمال كبير، ولا لتكنولوجيا عالية الجودة، بالإضافة إلى تشجيع الدول للقطاع الخاص.
- ✓ على الرغم من كافة الإجراءات التي تبنتها الجزائر لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال هذه الأخيرة تواجه العديد من المشاكل والعراقيل التي تعيق تطور هذه المؤسسات وأهم هذه المشاكل ما يتعلق بالتمويل ومشاكل العقار الصناعي بالإضافة إلى عدم توفر نظام معرفي متطور كما لم تول الدولة اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة متوسطة العمومية حيث عملت في المدة الأخيرة في خصوصيتها .
- ✓ ساهمت برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقيتها، كما لعبت دورا في الرفع من القدرة الانتاجية والقدرة التنافسية لها وكذا تحسين محيطها الاقتصادي .
- ✓ من واقع الأرقام المقدمة في الجزائر عن حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية يبين التطور الذي عرفته هذه المؤسسات من حيث تعدادها ومناصب الشغل التي توفرها وذا من حيث نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، إلا أنها تزال بعيدة

عن تحقيق الأهداف والأرقام المنشودة خاصة أن مساهمتها في الصادرات الوطنية ضئيلة جدا مقارنة بالصادرات النفطية، بالإضافة إلى أن مساهمتها في بعض القطاعات الرئيسية كالصناعات التحويلية والزراعة جد ضعيفة وهذا ناتج عن مجموعة من العراقيل و المشاكل التي لا تزال تميز محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

ب-النتائج التطبيقية:

من خلال الإحصائيات التي قمنا بتحليلها توصلنا للنتائج التالية:

- تم انشاء في الجزائر الى غاية 31 ديسمر 2013، **450414** مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل غير متساوي وذلك بسبب الطابع الجغرافي للبلاد بحيث تتركز أغلبيتها في 12 ولاية تفوق **52%**.
- تمثل كل من: الجزائر، تيزي وزو، وهران، بجاية، حوالي **27%** من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبلاد. ويتموقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال بنسبة: **59.38%**.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل بحيث تشير الإحصائيات للسداسي الأول من 2014 الى إرتفاع عدد السكان المشتغلين في هذه المؤسسات إلى : **2001892** عامل وهذا على مستوى المؤسسات الصغرة والمتوسطة.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حيث بلغت حوالي:**12547.9** مليار دينا جزائري سنة 2014.
- تعد مساهمة القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتفعة حوالي **87.99%** في 2012 على عكس القطاع العام فهي تتراجع من سنة لأخرى.
- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق قيمة مضافة سواء كانت خاصة أو عامة وذلك في معظم فروع النشاط كالتجارة، الزراعة، النقل، والمواصلات.

- تعتبر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الوطنية ضئيلة بإعتبار أن قطاع المحروقات هو المحتكر الرئيسي للصادرات الجزائرية، بحيث يمثل حوالي **80%** من مجوع صادرات الجزائر.

2 - إختبار الفرضيات:

مكنتنا هذه الدراسة من إختبار الفرضيات السابقة من خلال النتائج التالية:

- **الفرضية الأولى:** تعالج فكرة أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعلها ذات أولوية تؤهلها للقيام بدور فعال لتحقيق الأهداف المرجوة منها ووجدنا أن هذه الفرضية صحيحة، لأنه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص والتي من أهمها: الفعالية وكفاءة، القدرة على الإبتكار بالإضافة إلى قدرة التكيف مع المتغيرات الإقتصادية، تمكنها من أداء دور تنموي كبير على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي.

- **الفرضية الثانية:** لقد ثبتت صحة هذه الفرضية والتي تدور حول إعتماد الجزائر لمعياري عدد العمال ورأس المال في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن الجزائر عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في المادة الرابعة من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 على أنها مؤسسة إنتاج أو خدمات أو كلاهما والتي تقوم بتشغيل من 01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار أولا يتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري.

- **الفرضية الثالثة:** تتمثل في أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح يحتل مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 وهذا ما يثبت نجاعة السياسات والبرامج التنموية المتعلقة بترقية القطاع، وقد ثبتت لنا هذه الفرضية من خلال تبني عدة آليات وبرامج فعالة تزيد من مساهمة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في خلق مناصب الشغل بالإضافة إلى مساهمتها في زيادة القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام ومساهمتها في التنمية المحلية.

3 -الاقتراحات والتوصيات:

بناءا على ما تقدم من النتائج المتوصل إليها والملاحظات، نحاول فما يلي تقديم بعض التوصيات والاقتراحات :

1- تقوية ومساعدة النسيج الصناعي المتوفر والحفاظ عليه ومحاولة توسيعه وإدماجه بالاقتصاد الوطني كقطاع مهم وحساس وضروري فلابد من إعطاءه العناية الكاملة حتى يتمكن من القيام بالدور الحقيقي له وذلك عن طريق :

- تقديم المساعدات المالية والمادية والتسهيلات الإدارية والقانونية لكل مستثمر جديد له الرغبة في الاستثمار في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تفعيل وتطوير دور حاضنات الأعمال لأهميتها البالغة في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة من جميع الجوانب وفي مختلف المراحل والعمل على إقامة الحاضنات التكنولوجية عبر المستوى الوطني.

2- العمل على إنشاء المؤسسات المالية المتخصصة (SFS)، مما يسمح بتلبية الاحتياجات النوعية للمتعاملين و الحرفيين و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج للتمويل وإشراك البنوك الإسلامية في حل مشكلة التمويل لنسبة انعدامها في الجزائر بتفعيل كل صيغ التمويل في الاستثمار الإسلامي دون قيود زائدة، بالإضافة إلى إنشاء سوق حقيقي لرؤوس الأموال لأن وجوده يساهم في فتح بدائل تمويل للمؤسسات المتوسطة الحجم.

3- معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتوفر على الموارد المالية الكافية للقيام بالبحث العلمي والتطور التكنولوجي لذا من الأجدر توطيد العلاقة بين هذه المؤسسات ومراكز البحث

العلمي والجامعات وإدماج الجامعات ومراكز البحث العلمي في المساهمة في تحسين جودة المنتجات وإدارة العملية التسويقية لمنتوجاتها.

4- التشجيع على إنشاء مؤسسات بمختلف المناطق لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي الذي تتميز به كل منطقة.

4-آفاق البحث :

بعد دراسة مختلف الجوانب التي ترتبط بإمكانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة لبناء تنمية إقتصادية جدية تعوض قطاع المحروقات وتساهم في تنمية الصادرات فإننا نعتقد أن الموضوع تتسع لإشكاليات أخرى جديرة بالبحث والدراسة نسرد بعض منها :

- توجيه لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الفلاحي للنهوض بهذا القطاع .
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحد من البطالة .
- تقييم دور الجامعات ومراكز البحث العلمي والتطوير في إنشاء حاضنات الأعمال التكنولوجية وترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع النمو والتنمية الاقتصادية.

الملحق رقم (01) : تطور القيمة المضافة

قطاعات النشاط	الطابع القانوني	2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011	
		%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة
الزراعة	خاص	99,75	508,78	99,8	578	99,8	579	99,8	639	99.55	701	99,5	708	99,9	925	99,7	1012	99,3	1166
	عام	0,24	1,24	0,16	0,94	0,16	0,93	0,16	1	0.45	3,16	0,5	3,58	0,15	1,38	0,3	3,08	0,66	7,8
	المجموع	100	510,03	100	579	100	580	100	640	100	704	100	712	100	926	100	1015	100	1174
البناء و الأشغال العمومية	خاص	70,85	284,09	78,1	358	79,8	403	79,7	486	80.94	593	86,7	754	87,1	871	98,7	1058	86,4	1091
	عام	29,15	116,91	21,9	100	20,2	102	20,3	124	19.05	140	13,3	116	12,9	129	1,27	13,6	13,6	172
	المجموع	100	401	100	459	100	505	100	610	100	732.71	100	870	100	1000	100	1072	100	1263
النقل و المواصلات	خاص	74,01	305,23	69,3	349	69,9	418	75,4	577	79.19	657	81,1	700	81,4	744	81,6	806	82	861
	عام	25,99	107,2	30,7	146	30,1	180	24,6	188	20.80	173	18,9	163	18,6	170	18,4	182	18	189
	المجموع	100	412,43	100	504	100	598	100	765	100	830	100	864	100	914	100	988	100	1050
خدمات المؤسسات	خاص	72,03	31,08	71,1	36,1	79,8	45,7	80,7	50,3	78.92	56,6	74,1	62,2	78,8	77,7	79,2	96,9	79,6	110
	عام	27,97	12,35	28,9	14,6	20,2	11,6	19,3	12	21.07	15,1	26	21,8	21,2	20,9	20,9	25,5	20,4	28,1
	المجموع	100	44,15	100	50,7	100	57,2	100	62,4	100	71,7	100	84	100	98,6	100	122	100	138
الفندقة و الإطعام	خاص	86,81	51,52	87	54,5	87,5	60,9	87,2	65,3	88.07	71,1	88,7	80,9	89,9	94,8	88,6	101	88,6	108
	عام	13,19	7,83	13	8,14	12,6	8,74	12,8	9,55	11.92	9,63	11,3	10,3	10,1	10,7	11,4	13	11,4	13,8
	المجموع	100	59,35	100	62,6	100	69,6	100	74,9	100	80,8	100	91,2	100	105	100	114	100	121
الصناعة الغذائية	خاص	74,96	86,49	78,4	93,5	80,5	102	82,2	111	84.12	128	85,2	140	86,1	162	86	170	86,2	200
	عام	25,04	28,89	21,6	25,7	19,5	24,7	17,8	24	15.87	24,1	14,8	24,2	13,9	26	1,96	27,6	13,8	32,1
	المجموع	100	115,38	100	119	100	126	100	135	100	152	100	164	100	188	88	198	100	232
صناعة الجلد	خاص	82,11	2,02	83,2	2,23	84,9	2,31	86,7	2,21	87.39	2,08	86,9	2,2	88,3	2,25	88,4	2,29	90	2,34
	عام	17,89	0,44	16,8	0,45	15,1	0,41	13,3	0,34	12.6	0,3	13,1	0,33	11,7	0,3	11,6	0,3	9,96	0,26
	المجموع	100	2,46	100	2,68	100	2,72	100	2,55	100	2,38	100	2,53	100	2,55	100	2,59	100	2,6
التجارة	خاص	93,19	514,56	93,4	567	94,2	629	94	675	93.25	777	93,3	936	93,6	1078	94,1	1204	94,1	1359
	عام	6,81	37,61	6,56	39,9	5,83	39	5,98	42,9	6.74	56,2	6,72	67,4	6,42	73,9	5,9	75,5	5,93	85,7
	المجموع	100	552,17	100	607	100	668	100	718	100	833	100	1003	100	1152	100	1279	100	1445

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ – الكـتب :

1. جواد نبيل: إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2007 .
2. عبد الرحمن بابنات، ناصر دادي عدون : التدقيق الاداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة، 2008 .
3. عبد الله خبابة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003 .
4. عبد الهادي عبد القادر يوسفي : أساسيات التنمية و التخطيط الاقتصادي، مصر، 2009 .
5. كامل بكري :التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، سنة 1977 .
6. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي : التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2001.
7. مدحت القريشي : التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر الأردن، الطبعة الأولى، 2009 .
8. ناصر دادي عدون :إقتصاد المؤسسة حسب برامج كليات ومعاهد الاقتصاد والتجارة التسيير، المالية وبرامج وزارة التربية، الجزائر، الطبعة الثانية .
9. وليد جيوشي :أسس التنمية الاقتصادية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009 .

ب – الرسائل الجامعية و الأطروحات :

1– رسائل الدكتوراه :

1– جمعي عماري: استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2010–2011 .

2– عثمان لخلف: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 .

3 – نعيمة زيرمي: أثر التحليل التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014–2015 .

4– يوسف حمدي : مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2007 /2008 .

2– رسائل الماجستير :

1 – إبراهيم دواري: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001 – 2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، سنة 2011 .

2– رابح حميدة : إستراتيجية و تجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دعم ونمو وتحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة الأعمال كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2011 .

3 – رمضان مبروكي: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر رسائل مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية والتسيير جامعة الجزائر 03، 2010 –2011 .

4– نبيل بوفليح: أثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، دراسة حالة برامج الانعاش الاقتصادي (2001–2004)، المطبق في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2004، 2005 .

ج – المجلات :

1–أحمد حنثور، حمزة عوادي : (نحو صياغة إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 09، جامعة بن باديس، مستغانم جويلية 2014.

2– حمزة عداوي، حمزة حنثور: (نحو إنشاء إستراتيجية متكاملة للتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر)، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية، 2014 .

د – الملتقيات :

1 – أوصيف لخضر، علماوي لخضر: ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للحد من معدلات البطالة، مداخلة من الملتقى الدولي حول الحد من البطالة و تحقيق التنمية .

2– بغداد بنين، عبد الحق بوقفة : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و زيادة مستويات التشغيل، مداخلة في الملتقى الوطني بعنوان :واقع و آفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 06/05 ماي 2013 .

3- بوزهرة محمد :أثر برامج الاستثمارات العامة على تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية وتفعيل دورها في الاقتصاد، مداخلة في المؤتمر الدولي بعنوان :تقييم أثار الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013 .

4- حورية بلاطرش : تحليل المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أثره على الابداع و التنمية الاقتصادية، مداخلة في المؤتمر الدولي بعنوان : تقييم آثار الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01 –الجزائر، 2013 .

5- حولية يحي، بن يمينة كمال : دور ومكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري وآفاق تطورها، مداخلة في المؤتمر الدولي بعنوان تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف ـ 1 ـ ، الجزائر، 2013 .

6- سليمان ناصر، عواطف محسن : قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، المعوقات و الحلول، مداخلة في الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، أكتوبر 2014 .

7- – يمينة بن ديبة : دراسة تقييمية للبرامج الاستثمارية العامة و أثرها على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تركيبها القطاعي و نمو قيمتها المضافة و نسبة مساهمتها في الناتج المحلي و تزايد قدرتها الوظيفية للعمالة، مداخلة في المؤتمر الدولي بعنوان تقييم آثار

الاستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013 .

هـ – اللوائح و القوانين :

1 – التقرير العام للمخطط الخماسي، 1989 .

2 – المركز الوطني للإحصائيات الجمركية (CNIS)، (2012 –2013)

3 – التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي، نوفمبر 2013 .

4 – التقرير السنوي للديوان الوطني للإحصائيات، 2013، 2014.

و – المواقع الالكترونية :

1- WWW.ONS.dz بتاريخ : 2013/12/05 .

2- www.mipmepi.gov.dz موقع وزارة الصناعات الصغيرة و المتوسطة .

3- www.mdipi-gov-dz بتاريخ 23 ديسمبر 2013 .

الملخص

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كيفية تنميتها الشغل الشاغل لكثير من الحكومات و المنظمات الدولية باعتبارها الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية في المجتمعات المتقدمة و النامية بصفة عامة ، إذ تهدف من خلال هذه الدراسة توضيح الدور الرائد الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الاقتصاد الوطني ، وفقا لمجموعة من المؤشرات، و نجد في مقدمتها التشغيل من خلال خلق مناصب شغل جديدة و الحد بذلك مشكلة ارتفاع معدل البطالة الذي أصبح اليوم هاجس الساسة و متخذي القرار في الجزائر، و قد أظهرت الدراسة و من خلال الأرقام و الإحصاءات المقدمة حول الجزائر أن قطاع المؤسسات الصغيرة في توسع مستمر عبر القطاع الخاص، كما أن المؤسسات الكبرى في تراجع كبير ممثلة للقطاع العام ، و هذا ما تفسره نسبة التشغيل في كلا القطاعين .

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، المعلومات ، القيمة المضافة ، الناتج الداخلي الخام .

Résumé

La façon de développer les petites et moyennes entreprises est un sujet de préoccupation pour de nombreux gouvernements et organisations internationales .Les PME considèrent comme un moyen approprié pour parvenir à un développement dans les sociétés développées et en voie de développement en général ,notre objectif dans cette étude est de clarifier le rôle de leadership qui peut être joué par les petites et moyennes entreprises sur l'économie nationale ,selon une série d'indicateurs .L'étude se fait par les chiffres et les statistiques fournies sur L'Algérie indique que le secteur des petites et moyennes entreprises en expansion continue dans le secteur privé par rapport au secteur publique ,cela s'explique par la proportion de fonctionnement dans les deux secteurs .

Mots–clés : Les petites et moyennes entreprises ,informations ,valeur ajoutée ,PIB.